أثر جائحة COVID-19 وانعكاساتها على السياحة العالمية
"دراسة جغرافية بالتطبيق على مصر"

د. مصطفى هاشم عبدالعزيز فتح الباب*

الملخص:

يتناول البحث أثر جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19 على قطاع السياحة العالمية، إذ قدرت منظمة السياحة العالمية تراجع أعداد السائحين عام ٢٠٢٠م بين ٨٥٠ مليون الى ١,١ مليار سائح وكذلك تراجعت الإيرادات السياحية بين ٩١٠ مليار الى ١,١ تريليون دولار نتيجةً لإغلاق معظم الوجهات السياحية أمام السائحين الوافدين والمحليين في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م، كما تناولت الدراسة أثر جائحة COVID-19 على السياحة المصرية التي شهدت تراجعًا في أعداد السائحين والإيرادات السياحية بعد أن حققت أعلى معدلاتها عام ٢٠١٩/٢٠١٨م؛ إذ بلغ عدد السائحين ١٣,٠٣ مليون سائح والإيرادات السياحية ١٢,٦ مليار دولار لتتراجع تلك المعدلات بنسب تتراوح بين ٧٠-٨٠٪.

كما تناولت الدراسة السيناريوهات المحتملة للنشاط السياحي المصري عام ٢٠٢٠م في ضوء سيناريوهات منظمة السياحة العالمية، وأخيرًا أوصت الدراسة بإنشاء هيئة لإدارة الأزمات في مجال السياحة لديها القدرة على احتواء تلك الأزمة ووضع تصور للآثار المترتبة عليها فضلًا عن توفير فرق طبية لتحقيق الصحة والسلامة العامة لكل أفراد منظومة النشاط السياحي واتباع الإجراءات والتدابير الاحترازية لمنع انتشار العدوى وكذلك إجراء اختبارات منتظمة للسياح منذ دخولهم حتى عودتهم. **(المجلة الجغرافية العربية، المجلد (٥٢) العدد (٧٧) يونيو ٢٠٢١، ص ص ٤٢٥-٤٧٠)**

الكلمات المفتاحية: كورونا والسياحة العالمية، السياحة المصرية، جائحة COVID-19 والسياحة.

مشكلة البحث وأهميته:

تعاني كثير من الدول والاقتصاديات من الأزمة الصحية نتيجة الانتشار السريع لفيروس كورونا الذي اجتاح كل دول العالم وأصاب منها بنسب متفاوتة حيث بدأ في شرق العالم في دولة الصين لينتشر وتتوسع الإصابات في دول أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية لتزداد الإصابات وتتخطي

* مدرس الجغرافيا الاقتصادية، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب – جامعة عين شمس.
للتواصل: e-mail: mostafa.hashim@art.asu.edu.eg

أكثر من ٢٥ مليون إصابة في أواخر أغسطس ٢٠٢٠م مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية على مستوى العالم، وانعكس ذلك على القطاع السياحي الذي يسهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مما أثر على اقتصادات بعض الدول التي تعتمد بشكل أساسي على النشاط السياحي كمورد للدخل والنقد الأجنبي مثل: بعض الدول النامية والدول الجزرية.

كما انعكس ذلك على القطاع السياحي المصري الذي استطاع أن يحقق طفرة نمو كبيرة في أعداد السائحين والإيرادات السياحية قبيل انتشار جائحة COVID-19 ليتراجع لمعدلات عشرين عام سابقة عام ٢٠٠٠م.

أهمية البحث:

تتضح أهمية الدراسة في الوقوف على واقع النشاط السياحي على مستوى العالم وتوقعات التعافي وعودة الحركة السياحية في ظل انتشار فيروس كورونا والإجراءات التي اتبعتها المنظمات الدولية لعودة وتعافي قطاع السفر والسياحة، وكذلك إجراءات الدعم المتنوعة لدعم العاملين في القطاع السياحي ومنظومة الإرشاد السياحي والمنشآت السياحية وأماكن الضيافة والفندقة في مصر.

منهجية البحث وأهدافه:

اعتمدت الدراسة على المنهج الموضوعي والمنهج الإقليمي؛ إذ تناولت أثر جائحة COVID-19 على قطاع السياحة العالمية كما تناولت ذلك الأثر على قطاع السياحة المصري، واعتمدت في ذلك على الإحصاءات والبيانات الدولية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية، وكذلك البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الدولي للنقل الجوي، وكذلك الإحصاءات الخاصة بالنشاط السياحي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ووزارة السياحة، والبنك المركزي المصري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على أثر الأزمة الصحية العالمية نتيجة الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة العالمية وكذلك النشاط السياحي في مصر من خلال:

١- دراسة أثر جائحة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي.
٢- دراسة العلاقة بين انتشار جائحة COVID-19 وقطاع السفر والسياحة.
٣- دراسة أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة العالمية وقطاع السياحة في مصر.
٤- وضع تصور لمستقبل السياحة في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد.

موضوع الدراسة:

عرفت منظمة الصحة العالمية WHO مرض فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على أنه مرض معدٍ يسببه فيروس كورونا Coronavirus disease الذي تم اكتشافه حديثًا، ويعاني معظم المصابين بفيروس COVID-19 من أمراض تنفسية خفيفة إلى متوسطة ويتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص، بينما كبار السن وأولئك الذين يعانون من مشاكل طبية أساسية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسرطان هم الأكثر عرضة للإصابة بفيروس COVID-19 الذي يؤثر عليهم بشدة لضعف مناعتهم؛ لذا ترتفع نسبة الوفيات في تلك الفئة.

وبدأ ظهور الفيروس في الصين عندما أبلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية بظهور إصابات بسلالة جديدة من فيروس كورونا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في ٢٠ يناير ٢٠٢٠م تفشي فيروس كورونا في ووهان Wuhan بمقاطعة هوبي Hubei بدولة الصين الشعبية وذكرت أن هناك خطرًا كبيرًا من انتشار ذلك الفيروس إلى دول العالم الأخرى (Arezki, et al., 2020, p. 4).

وتضمنت جهود السيطرة على انتشار ذلك الفيروس في الصين قيام السلطات بفرض حجر صحي على مدن بأكملها، وتحتل الصين المركز الثاني في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ حجم اقتصادها نحو ١٥,٨٪ من حجم الاقتصاد العالمي ويبلغ عدد سكانها ١,٤ مليار نسمة أي نحو ١٩٪ من سكان العالم لذا فإن أي هزة اقتصادية أو سياسية أو وبائية لن تقتصر تداعياتها السلبية على الصين وحدها بل سوف تتأثر بها الكثير من الاقتصاديات العالمية خاصة بالنسبة لقطاعات السياحة والتجارة والنقل التي انعكست سلبًا على الاقتصاد العالمي (بنك الاستثمار القومي، ٢٠٢٠، ص ٣٣).

المناقشة ونتائج الدراسة:

١) الانتشار الجغرافي لجائحة COVID-19 (يوليو ٢٠٢٠م):

تعد جائحة COVID-19 أحد أخطر الأوبئة التي يواجهها العالم في الآونة الأخيرة إذ تكبد العالم خسائر في الأرواح البشرية إلى جانب الخسائر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الصحية وكذلك يشهد العالم هبوطًا اقتصاديًا سيؤثر على أعداد كثيرة من السكان في السنوات القادمة.

وبلغ عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في ٥ يوليو ٢٠٢٠م على مستوى العالم ١١,٤ مليون إصابة في حين بلغ عدد الوفيات المسجلة ٥٣٤,١ ألف وفاة وبذلك بلغ معدل الوفيات على مستوى العالم ٦٨,٥ وفاة/مليون شخص، في حين بلغ عدد الحالات المصابة في جمهورية مصر العربية ٧٤,٣٥ ألف حالة مصابة وبلغ عدد الوفيات ٣٢٨٠ وفاة بمعدل ٣٢,٨ وفاة/مليون شخص.

ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية رقم ١٦٥ الصادر في ٣ يوليو ٢٠٢٠م إلى أن أعداد الإصابات على مستوى العالم تجاوزت عشرة ملايين شخص بينما تجاوزت الوفيات أكثر من نصف مليون وفاة (جدول ١).

جدول (١) : التوزيع الجغرافي والنسبي لأعداد الإصابات والوفيات بجائحة COVID-19 في ٣ يوليو ٢٠٢٠م.

الإقليم	عدد الإصابات بالألف	٪	عدد الوفيات بالألف	٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٢٩,٧٩	٣,١	٦,٥	١,٣
أمريكا الشمالية واللاتينية	٥٤٤٥,٧١	٥٠,٨	٢٥٥,٧	٤٩,٤
بلدان شرق المتوسط والشرق الأوسط	١١١٥,٥٦	١٠,٤	٢٦,٠٣	٥
أوروبا والاتحاد الروسي	٢٧٣٧,٨٦	٢٥,٦	١٩٨,٩	٣٨,٤
جنوب شرق أسيا	٨٦٠,٧٨	٨	٢٣,٢	٤,٥
دول غرب المحيط الهادي	٢١٩,٥٤	٢	٧,٥	١,٤
إجمالي العالم	**١٠٧١٠**	**١٠٠**	**٥١٧,٨٧**	**١٠٠**

Source: WHO, 2020, Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 165, 3 July 2020.

وتعد الأمريكتان وقارة أوروبا أعلى القارات في معدل الإصابات إذ تجاوزت ثلاثة أرباع عدد الإصابات حول العالم بنسبة ٧٦,٤٪ وكذلك استحوذت على أكثر من أربعة أخماس عدد الوفيات بنسبة ٨٧,٨٪ (شكل ١)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد المسنين لارتفاع المستوى الصحي لديهم إذ أن فيروس كورونا المستجد يؤثر بدرجة كبيرة على كبار السن لانخفاض مناعتهم الصحية بخلاف الأطفال والشباب.

إذ نجد أن معدل الوفيات الخام بفيروس كورونا المستجد بلغ ٠,٢٨ ويرتفع ذلك المعدل بين فئات كبار السن ٦٠ عام فأكثر ليصل إلى ٢٦,٤٪ (جدول ٢)، إذ يعاني كبار السن من ضعفٍ في جهازهم المناعي وارتفاع نسبة انتشار الأمراض المزمنة بينهم مثل: داء السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسرطان، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا.

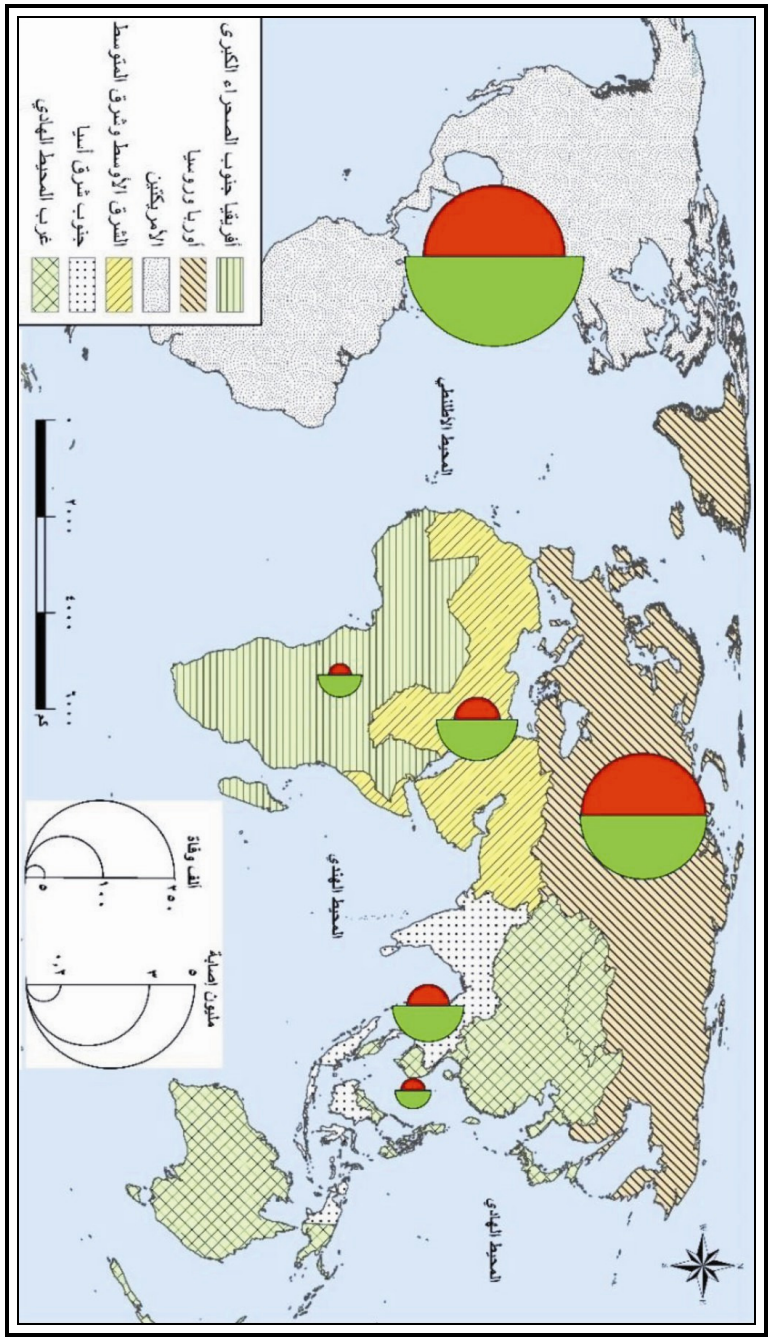

شكل (١) : التوزيع الجغرافي لأعداد الإصابات والوفيات بجائحة COVID-19 وفقًا لأقاليم منظمة الصحة العالمية (يوليو ٢٠٢٠).

جدول (٢) : معدل الوفيات بجائحة COVID-19 وفقًا لفئات السن.

فئات السن	معدل الوفيات ٪
+٨٠	١٤,٨
٧٩-٧٠	٨
٦٩ - ٦٠	٣,٦
٥٩-٥٠	١,٣
٤٩-٤٠	٠,٤
٣٩ - ٣٠	٠,٢
٢٩-٢٠	٠,٢
١٩-١٠	٠,٢
٩-٠ سنوات	٠

Source: https://www.worldometers.info/coronavirus/coronavirus-age-sex-demographics. access at 20/1/2021.

ونتيجة للانتشار السريع لجائحة COVID-19 أشار تحديث منظمة الصحة العالمية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م إلى تزايد أعداد المصابين إذ بلغ ٧٩,٢ مليون إصابة، بينما بلغ عدد الوفيات ١,٧٥ مليون وفاة منذ بداية انتشار تلك الجائحة بمعدل وفيات بلغ ٢٥٥/مليون نسمة، وكان أعلى معدلات الوفيات في كل من الأمريكتين وأوربا إذ بلغت ٨٢٢ وفاة و ٥٩٤ وفاة لكل مليون نسمة على الترتيب، وكذلك ارتفع معدل الوفيات في مصر ليصل إلى ٧٢ وفاة/مليون نسمة حيث ارتفع عدد الإصابات بكوفيد-١٩ لتسجل ١٣١,٣ ألف إصابة وعدد وفيات بلغ ٧٣٥٢ وفاة (WHO, 2020, COVID-19 Weekly Epidemiological Update, 27 Dec.).

٢) تداعيات جائحة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي:

بعد إعلان الأمم المتحدة وكذلك معظم دول العالم حالة الطوارئ وتصريح منظمة الصحة العالمية مؤخرًا في مارس ٢٠٢٠م اعتبار فيروس كورونا المستجد وباءً عالميًا بعد أن اجتاح العديد من الدول أصبحت دول العالم أمام حالة خطر صحي عالمي سريع الانتشار يثير العديد من المشكلات المالية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

وأشارت مجموعة البنك الدولي في إصدارها عن الأفاق الاقتصادية العالمية في يونيو ٢٠٢٠م أن جائحة COVID-19 أدت إلى إحداث صدمة اقتصادية عالمية هائلة مما أدى إلى ركود حاد في العديد من الدول وتشير التوقعات إلى حدوث انكماش بنسبة ٥,٢٪ في الناتج المحلى الإجمالي

العالمي خلال عام ٢٠٢٠م (جدول ٣)، وهو يعد أعمق ركود اقتصادي عالمي منذ ثمانية عقود على الرغم من سياسات الدعم غير المسبوقة من حكومات الدول، كما أنه من المتوقع أن ينكمش دخل الفرد في معظم الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية هذا العام مما يعيد الملايين إلى خط الفقر (World Bank, 2020, p. 15).

كما أشار صندوق النقد الدولي إلى حدوث هبوط حاد في النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠م ولكنه توقع بتحسن بطيء في عام ٢٠٢١م وأوضح أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي -٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠م كما تشير التوقعات إلى تراجع الاستهلاك بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاق الكلي والجزئي لمعظم الأنشطة الاقتصادية وكذلك ارتفاع المدخرات الوقائية والصحية كما تراجعت معدلات الاستثمار حيث تؤجل الشركات مصروفاتها الرأسمالية وسط عدم الاستقرار الصحي وتدهور الطلب المحلي (IMF, 2020, p. 1).

جدول (٣) : نسبة التغير ٪ في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي (عن عام سابق).

الإقليم / العام	٢٠١٧	٢٠١٨	تقدير	توقعات	
			٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
العالم	٣,٣	٣,٠	٢,٤	-٥,٢	٤,٢
الاقتصاديات المتقدمة	٢,٥	٢,١	١,٦	-٧,٠	٣,٩
الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية	٤,٥	٤,٣	٣,٥	-٢,٥	٤,٦
شرق أسيا والمحيط الهادي	٦,٥	٦,٣	٥,٩	٠,٥	٦,٦
أوربا ووسط أسيا	٤,١	٣,٣	٢,٢	-٤,٧	٣,٦
جنوب أسيا	٦,٥	٦,٥	٤,٧	-٢,٧	٢,٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١,٩	١,٧	٠,٨	-٧,٢	٢,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,١	٠,٩	-٠,٢	-٤,٢	٢,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٦	٢,٦	٢,٢	-٢,٨	٣,١

Source: World Bank, June 2020.

وأشار صندوق النقد الدولى أيضًا إلى هبوط النشاط الاقتصادي العالمي خلال منتصف عام ٢٠٢٠م ثم توقع أن يعاود الانتعاش تدريجيًا عام ٢٠٢١م، كما يتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ٥,٤٪ (شكل ٢)، وتشير التنبؤات إلى التحسن التدريجي في زيادة معدلات الاستهلاك وتحسن الاستثمار وإن ظل منخفضًا مع وجود ارتفاع طفيف في الناتج المحلي العالمي ككل مقارنةً بمستواه عام ٢٠١٩م.

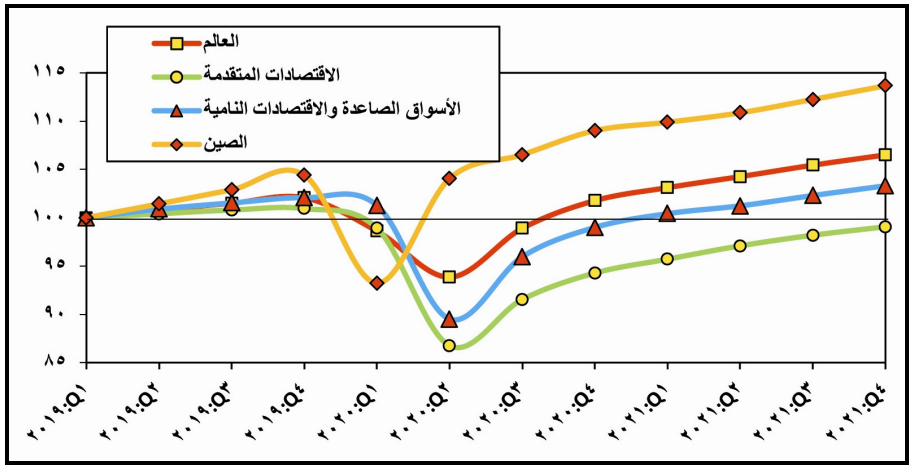

Source: IMF, World Economic Outlook, June 2020 Update

شكل (٢) : إجمالي الناتج المحلي العالمي ربع سنوي

(خط الأساس ٢٠١٩م: الربع الأول = ١٠٠٪).

ويرجع تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي إلى عدة أسباب منها:

١. التأثير المباشر والكبير على حياة الإنسان حيث تجاوزت جائحة COVID-19 حالات تفشي الفيروسات الثلاثة السابقة على مدى ٢٠ عامًا (السارس وأنفلونزا الطيور ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية) من حيث عدد الحالات المصابة وأعداد الوفيات حيث انتشر مرض السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية في ٢٨ و٢٩ دولة وإقليم على الترتيب على عكس COVID-19 الذى اجتاح كل دول العالم بينما بلغ عدد الإصابات بالسارس ٨٠٩٦ إصابة عام ٢٠٠٢م بينما بلغ عدد الوفيات بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ٨٥٨ وفاة عام ٢٠١٢م بينما بلغ عدد الحالات المصابة بـ COVID-19 على مستوى العالم أكثر من ٢٦ مليون إصابة وأكثر من ٨٠٠ ألف وفاة في بداية سبتمبر ٢٠٢٠م ولا تزال الإصابات في التزايد.

٢. ويمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم؛ إذ تعتمد هذه الاقتصادات على التجارة والخدمات والصناعات. ومع ذلك، فقد أجبرتهم تدابير احتواء جائحة COVID-19 على إغلاق حدودهم وتقليص الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير؛ الأمر الذي سيؤدي إلى الركود في بعض هذه الاقتصادات المتقدمة. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حدوث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الاقتصادات الكبرى على النحو التالي: الصين ٤,٩٪ بدلاً من ٥,٧٪، وأوروبا ٠,٨٪ بدلاً من ١,١٪، وبقية العالم ٢,٤٪ بدلاً

من ٢,٩٪، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠,٤١ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد UNCTAD انخفاضًا في الاستثمار الأجنبي المباشر من -٥٪ إلى -١٥٪، وأعلن صندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس ٢٠٢٠م عن قيام المستثمرين بسحب ٨٣ مليار دولار أمريكي من الأسواق الناشئة منذ بداية الأزمة. إلى جانب ذلك، ووفقًا للتوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، كان من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠م، بزيادة طفيفة مقارنة بـ ٢,٤٪ في عام ٢٠١٩م، وذلك بفضل الاستئناف التدريجي للتجارة والاستثمارات. وفي الاقتصادات المتقدمة، كان من المتوقع حدوث تباطؤ من ١,٦٪ إلى ١,٤٪، ويرجع ذلك أساسًا إلى الضعف المستمر لقطاع التصنيع (African Union, 2020, pp. 6-7).

٣. الأهمية الاقتصادية الكبيرة للصين في الاقتصاد العالمي (شكل ٣)، إذ تسهم بنسب كبيرة في الاقتصاد العالمي وفى أسواق السلع، ويمثل الاقتصاد الصيني حوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو أكبر شريك تجاري لمعظم البلدان الأفريقية وبقية العالم. كما يسهم بنسبة ٢١,٢٪ من التصنيع العالمي عام ٢٠١٩م، وكذلك تسهم الصين بنسبة ٧,٣٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم وكذلك بنسبة ١١,٣٪ من التجارة الدولية و٩٪ من السياحة. ومنذ بداية جائحة COVID-19 انخفض الإنتاج الصناعي في الصين إلى ١٣,٥٪ كما انخفضت مبيعات التجزئة إلى ٢٠,٥٪.

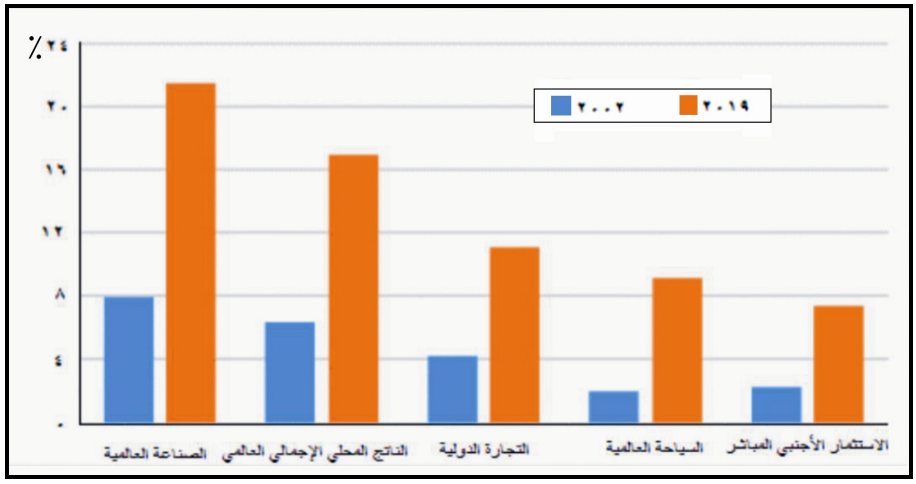

Source: OECD, 2 March 2020.

شكل (٣) : تطور الأهمية النسبية للاقتصاد الصيني ومساهمته في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٩م).

٤. الخطورة الاقتصادية نتيجة للتدابير الاحترازية والحظر الجزئي والكلي لمعظم الأنشطة الاقتصادية، فمنذ نهاية فبراير ٢٠٢٠م تم تحديد مناطق جغرافية رئيسية لانتشار وباء كورونا المستجد في أسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط، وتأثرت بعض الدول التي تسهم بشكل رئيسي ومنتظم في الاقتصاد العالمي بتلك الجائحة منها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة كما أن هناك أعدادًا متزايدة من الإصابات والوفيات في أمريكا الشمالية وأوروبا بينما قرب المنحنى على الثبات في أسيا؛ وتمثل الصين إلى جانب الدول الثمانية السابقة نصف الإنتاج والاستهلاك العالمي، كما أنها تمثل ما يقرب من ثلثي إنتاج التصنيع في العالم وأكثر من نصف صادرات الصناعة العالمية كما أن تباطؤ معدل نمو النشاط الاقتصادي في هذه الدول سيؤدي إلى تباطؤ وانخفاض في منظومة الاستيراد والتصدير في جميع الدول تقريبًا (Zeufack, et al., 2020, p. 10).

٣) تأثير جائحة COVID-19 على الأنشطة الاقتصادية:

دفع انتشار فيروس كورونا المستجد الكثير من الدول والحكومات إلى اتخاذ تدابير غير مسبوقة لاحتواء تلك الجائحة وقد أدى ذلك إلى إغلاق الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية إغلاقًا مؤقتًا، ووضعت قيود واسعة وحظر كلي على السفر والتنقل لذا يشهد العالم أعمق ركود اقتصادي مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من ٢٠٪ من الدول نتيجة لعمليات الحظر والإغلاق ووضع قيود على السفر (شكل ٤).

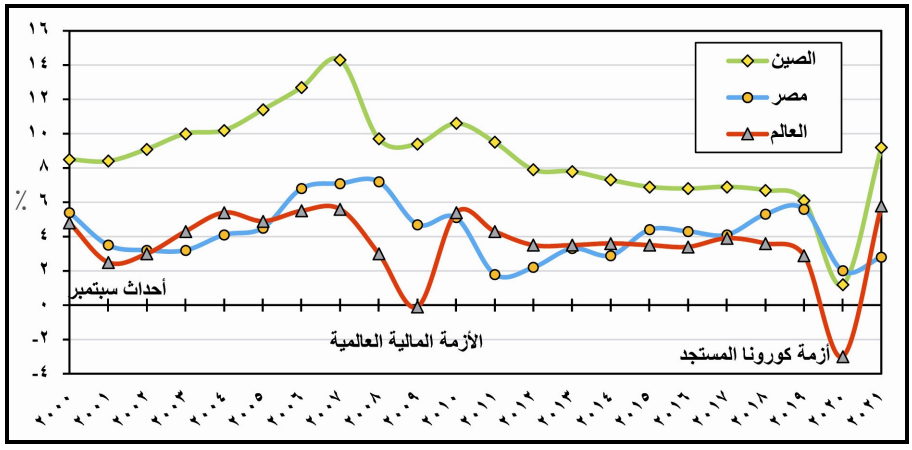

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠ التغير السنوي بالنسبة المئوية * تنبؤ ٢٠٢١م

شكل (٤) : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم ودولتي مصر والصين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١م).

وصدر التقدير الأولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتأثير المباشر والمحتمل لعمليات الحظر واسعة النطاق في مارس ٢٠٢٠م وذلك بعد وقت قصير من بدء معظم الاقتصادات المتقدمة في تنفيذ الاحتواء الصارم والحظر الكامل للحد من انتشار COVID-19 إذ أشارت إلى أن القطاعات الاقتصادية المرجح أن تتأثر بشكل مباشر بتلك الإجراءات الاحترازية ستنخفض في معدلات إنتاجها بين ٥٠-١٠٠٪ مثل بعض قطاعات الخدمات كالأنشطة التي تشمل السفر والسياحة والاتصال المباشر بين المستهلكين ومقدمي الخدمات نتيجة للقيود المفروضة على الحركة والتباعد الاجتماعي، وكذلك الإغلاق الجزئي لمعظم متاجر بيع التجزئة والمطاعم ودور السنيما والحدائق والمتنزهات، كما سيتأثر قطاع البناء والتشييد نتيجة لخفض العمالة والتراجع المؤقت في الاستثمار (OECD Economic Outlook, 2020, p. 61).

كما أن لتلك التدابير وعمليات الإغلاق تأثيرًا معتدلًا نسبيًا على قطاع الزراعة إذ يتأثر ذلك القطاع نسبيًا بتدابير الاحتواء رغم القيود على السفر والتنقل التي تؤثر على توافر العمالة الموسمية في بعض المناطق والأقاليم وتشير التقديرات إلى تراجع في الإنتاج الزراعي بين ١٣٪ في فرنسا وإسبانيا وصفر في ألمانيا.

ويعد قطاع الصناعات التحويلية أكثر تضررًا في المملكة المتحدة إذ تراجع بنسبة ٥٥٪ ويقدر الانخفاض في القطاع الصناعي في فرنسا بنسبة ٤٠٪ بينما يصل الانخفاض إلى ١٥٪ في ألمانيا بينما تشير التقديرات إلى انخفاض الناتج الصناعي في إيطاليا إلى أكثر من النصف، وبالنسبة إلى منطقة اليورو عامةً فهناك تراجع في التصنيع بنسبة ٤٠٪. كما يعد قطاع صناعة آلات ومعدات النقل الأكثر تضررًا من بين هياكل الصناعات التحويلية إذ انخفض إلى أكثر من ثلاثة أرباع في البرتغال كما فقد ذلك القطاع ٧٠٪ في فرنسا وما يزيد قليلًا عن ٤٠٪ في ألمانيا كما أن الإنتاج في إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة قد اقترب إلى الجمود والثبات في أبريل ٢٠٢٠م. كما تتباين تقييمات تأثير الحظر وتدابير الاحتواء على قطاع البناء والتشييد تباينًا كبيرًا عبر الدول إذ انخفض إلى ٧٥٪ في فرنسا إلى أقل من ١٠٪ في استوانيا وإسبانيا بينما يبلغ الانخفاض في منطقة اليورو بنسبة ٤٠٪ وتبدو الاختلافات كبيرة بين الدول لاختلاف تدابير الاحتواء كما في ألمانيا تم استثناء قطاعات البنية التحتية والسكن والمرافق من عمليات الإغلاق، وفى فرنسا كان إغلاق مواقع البناء والتشييد واسعة النطاق (OECD Economic Outlook, 2020, p. 72).

وعلى الجانب الآخر يعد تقييم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين من الأنشطة الأقل تأثرًا بعمليات الإغلاق والحظر وتقدر نسبة الانخفاض بها ١٠٪ حيث يعد العمل عن بعد أمرًا شائعًا في ذلك القطاع. كما تأثر قطاع تجارة الجملة والتجزئة وتراوح نسبة الانخفاض في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا بين ٤٧-٦٤٪ بينما بلغ ذلك الانخفاض إلى ٤٠٪ في قطاع التجزئة في اليونان. كما يعد قطاع

خدمات الإقامة والغذاء من أكثر القطاعات تضررًا ويقدر انخفاض ذلك النشاط بنسبة ١٠٠٪ في إسبانيا إلى أقل بقليل من الثلثين في إيطاليا، كما يؤثر التباعد الاجتماعي والبدني بشدة على قطاع الفنون والترفيه مع انخفاض في ذلك النشاط بنسبة تتراوح بين ٤٠-٩٠٪، كما أن توقف الأنشطة السياحية لها تأثير قوي على نقل الركاب ونقل البضائع؛ ففي البرتغال انخفض نشاط النقل الجوي بنسبة ٨٧٪ وفى إسبانيا بنسبة ٦٠٪ بينما انخفض في المملكة المتحدة إلى ٣٥٪ وفى ألمانيا بنسبة ٣٠٪ (OECD Economic Outlook, 2020, p. 73).

وكذلك تأثر النشاط السياحي بشدة خلال التدابير الاحترازية الشاملة لوقف الانتشار السريع COVID-19 مع توقع فقدان جزءً كبيرًا من موسم الإجازات الصيفية على الرغم من رفع وتخفيف بعض القيود على التنقل إذ لا يزال المسافرون يخشون من المخاطرة بالسفر، كما أن لديهم فائض دخل أقل وسط فقدان الكثير من الوظائف على نطاق واسع، وتشير التقديرات العالمية إلى الانخفاض العالمي في عدد السائحين بين ٦٠-٨٠٪ في عام ٢٠٢٠م وهو أعلى بكثير من الانخفاض العالمي البالغ ٤٪ عام ٢٠١٩م حيث فرضت جميع الدول تقريبًا قيودًا على السفر؛ لذا تراجعت أعداد السائحين الوافدين إلى أوربا وآسيا الوسطى، ولكن قد تكون الآثار محسوسة بشدة في دول ألبانيا وكرواتيا وجورجيا والجبل الأسود وتركيا إذ تمثل السياحة بها حصة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي وكذلك جزر المحيط الهادي خاصةً فيجي وبالاو وساموا وتعتمد تلك الجزر بشكل خاص على السياحة ومن المرجح أن تشهد انخفاضًا كبيرًا في الدخل القومي، ويتوقع أن تشهد هذه الدول انتعاشًا طفيفًا عام ٢٠٢١م حيث أن السياحة عامةً عرضة لتباطؤ التعافي (World Bank, 2020, pp. 76-77).

كما تأثرت بعض شركات الطيران العالمية بـ COVID-19 إذ أعلنت شركة إيرباص لصناعة الطائرات؛ الاستغناء عن ١٥ ألف وظيفة في مختلف أنحاء العالم بنهاية عام ٢٠٢٠م بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة الطيران، وأشارت الشركة – ومقرها في مدينة تولوز الفرنسية – إلى أنها بدأت في إجراء مناقشات مع شركائها، وذكرت أنه نظرًا لأنه ليس من المتوقع أن تتعافى حركة السفر الجوي إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد قبل عام ٢٠٢٣م، فإنها بحاجة إلى اتخاذ إجراءات طويلة المدى من أجل اجتياز الأزمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ١٢٦ – ٢٠٢٠/٠٧/٠١، ص ص ١٢-١٣).

كما توقع تقرير لرابطة السفر الأمريكية أن ينخفض الإنفاق المحلي على السفر في الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام وسط جائحة COVID-19 بنسبة ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م، فيما سينخفض الإنفاق الدولي في القطاع بنسبة ٧٥٪، ووصفت الرابطة هذا الانكماش بأنه "الكساد الكبير في السفر"، وذكرت أن ٨,١ ملايين وظيفة في القطاع قد فقدت (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ١١٧ – ٢٠٢٠/٠٦/٢١، ص ٩).

كما رصدت منظمة السياحة العالمية عددًا من الأرقام المهمة حول خسائر قطاع السياحة والطيران العالمي بسبب كورونا، والتوقعات بما ستصل لها خلال الفترة المقبلة؛ حيث بلغت خسائر قطاع السياحة العالمي منذ بدء ظهور الفيروس حتى أول مارس ٢٠٢٠م حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي، وتشير التوقعات إلى أن خسائر القطاع ستبلغ ٨٠ مليار دولار أمريكي. بينما أكثر الوجهات السياحية المتضررة هي الوجهات السياحية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقدر خسائرها بحوالي ٧ مليارات دولار أمريكي، وكذلك خلال الفترة الماضية فقط تم حرمان الوجهات السياحية من ٢٥ مليون رحلة كان يقوم بها الصينيون، ومن حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي من الإنفاق (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٢٧- ٢٠٢٠/٠٣/٠٤، ص ٨).

٤) التسلسل الزمني لأحداث COVID-19 وعلاقته بالسفر والسياحة:

أعلنت اللجنة الصحية البلدية في مدينة ووهان Wuhan بمقاطعة هوبي Hubei في دولة الصين بوجود حالات إصابة بالالتهاب الرئوي واكتشاف فيروس كورونا المستجد وذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وفي ٤ يناير ٢٠٢٠م نشرت منظمة الصحة العالمية خبر ظهور حالات إصابة جديدة بالالتهاب الرئوي دون تسجيل وفيات في مدينة ووهان Wuhan، وفى ١٣ يناير ظهرت أول حالة إصابة خارج الصين في دولة تايلاند، بينما في ٢٢ يناير أصدرت منظمة الصحة العالمية بيانًا بأنه يوجد بيانات عن انتقال العدوى بين البشر في ووهان؛ لذا في ٢٣ يناير أعلنت الصين الحظر في مدينة ووهان، وفى ٢٩ يناير تم تعليق الرحلات الجوية إلى الصين، بينما في ٣٠ يناير أعلنت منظمة الصحة العالمية بداية حالة الطوارئ الصحية على مستوى العالم.

وحظرت الولايات المتحدة في ٣١ يناير السفر والرحلات الجوية من الصين، وفى ٥ فبراير دخلت سفينة أميرة الماس[١] – وهي إحدى السفن السياحية – الحجر الصحي في اليابان وعلى متنها ٣٧٠٠ راكب، وفى ١١ فبراير ٢٠٢٠م أطلقت منظمة الصحة العالمية على فيروس كورونا المستجد مسمى COVID-19، وفى ٢١ فبراير دخل إقليم لومبارديا Lombardy السياحي بإيطاليا الحظر والإغلاق الكامل، وفى ٢٩ فبراير أعلنت واشنطن كأول ولاية أمريكية حالة الطوارئ، بينما في ٩ مارس أعلنت إيطاليا الإغلاق الكامل وفى ١١ مارس أعلنت منظمة الصحة العالمية مرض COVID-19 على أنه جائحة كما أعلنت في ١٣ مارس أن قارة أوربا مركزًا لانتشار ذلك الفيروس.

(١) إحدى السفن السياحية المقيدة في بريطانيا وقد غادرت يوكوهاما في اليابان في ٢٠ يناير ٢٠٢٠م في رحلة ذهاب وعودة في جنوب شرق آسيا وكان على متنها بعض الركاب من هونج كونج مصابون بـ COVID-19، ولكن أعلنت السلطات في يوكوهاما وجود حالات إصابة إيجابية بالسفينة لعدد عشرة أشخاص، وفى ٢٠ فبراير ذكرت منظمة الصحة العالمية أن السفينة مسئولة عن أكثر من نصف الإصابات المبلغ عنها حول العالم خارج الصين.

كما أغلقت إسبانيا حدودها في ١٤ مارس وكذلك منعت الولايات المتحدة السفر إلى ٢٦ دولة أوروبية كما اقترحت المفوضية الأوروبية في ١٦ مارس حظر دخول لمدة ٣٠ يومًا على السفر غير الضروري من ثلاث دول إلى الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت الصين في ٢٨ مارس التوقف المؤقت لدخول الرعايا الأجانب.

وفى ٧ أبريل رفعت ووهان Wuhan الإغلاق الكامل، وفى ٨ أبريل أوصت المفوضية الأوروبية بامتداد حظر السفر والانتقال غير الضروري إلى الاتحاد الأوروبي حتى ١٥ مايو ٢٠٢٠م، واعتبارًا من ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م قامت ١٠٠٪ من الوجهات والمقاصد السياحية حول العالم بفرض قيود على السفر للحد من جائحة COVID-19 (UNWTO World Tourism Barometer, 2020, p. 7).

لذا لأول مرة في التاريخ، فرضت جميع الوجهات السياحية حول العالم (٢١٧ وجهة) قيودًا على السفر، من بينها ٧٢٪ (١٥٦ وجهة) أغلقت حدودها بالكامل للسياحة الدولية. و٢٥٪ من جميع الوجهات حول العالم (أكثر من ٥٠ وجهة) فرضت قيودًا على السفر لمدة ٣ أشهر على الأقل، و٤٠٪ (أكثر من ٨٠ وجهة) لمدة شهرين على الأقل. في حين بدأت بعض الوجهات في رفع إجراءات الإغلاق والحجر الصحي، بينما لم تقم أي وجهة برفع أو تخفيف قيود السفر الدولية الخاصة بها.

ومع انتشار جائحة COVID-19 في عدد متزايد من الدول، زاد عدد قيود السفر أيضًا، عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٣٠ يناير ٢٠٢٠ حالة الطوارئ الصحية، كانت ١١ وجهة قد نفذت بالفعل قيود سفر على المسافرين القادمين من الصين وحظرت دخولهم إليها. وبعد أسبوع واحد، في ٧ فبراير ٢٠٢٠، نما هذا العدد إلى ٥٢ وجهة. كما أبلغت ٢٤ وجهة في جميع أنحاء العالم عن حالات مؤكدة من COVID-19.

وفي ١١ مارس ٢٠٢٠م؛ عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن COVID-19 جائحة، كان هناك ٨٥ وجهة تفرض قيودًا على السفر. بعد الإعلان عن الوباء؛ انطلقت موجة جديدة من تقييد الدخول إلى الوجهات السياحية، ولكن هذه المرة بشكل رئيسي في القارة الأوروبية. ونتيجة لذلك خلال الفترة من ٩ و١٦ مارس ٢٠٢٠م، أدخلت ٣٨ وجهة إضافية قيودًا على السفر، من بينها ٢٠ وجهة من أوروبا، ليصل المجموع إلى ١١٩ وجهة حول العالم. وبعد أسبوعين من إعلان حالة الطوارئ الصحية، تضاعف عدد الوجهات التي وضعت قيودًا على السفر والسياحة إلى أكثر من الضعف، وزادت من ٨٥ إلى ١٨١ وجهة، وخلال الفترة من ٢٤ مارس إلى ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م، أدخلت جميع الوجهات المتبقية قيودًا على السفر ليصل المجموع إلى ٢١٧ وجهة، لتمثل ١٠٠٪ من الوجهات حول العالم (شكل ٥) (UNWTO Sustainable Development of Tourism Department, 2020, p. 2).

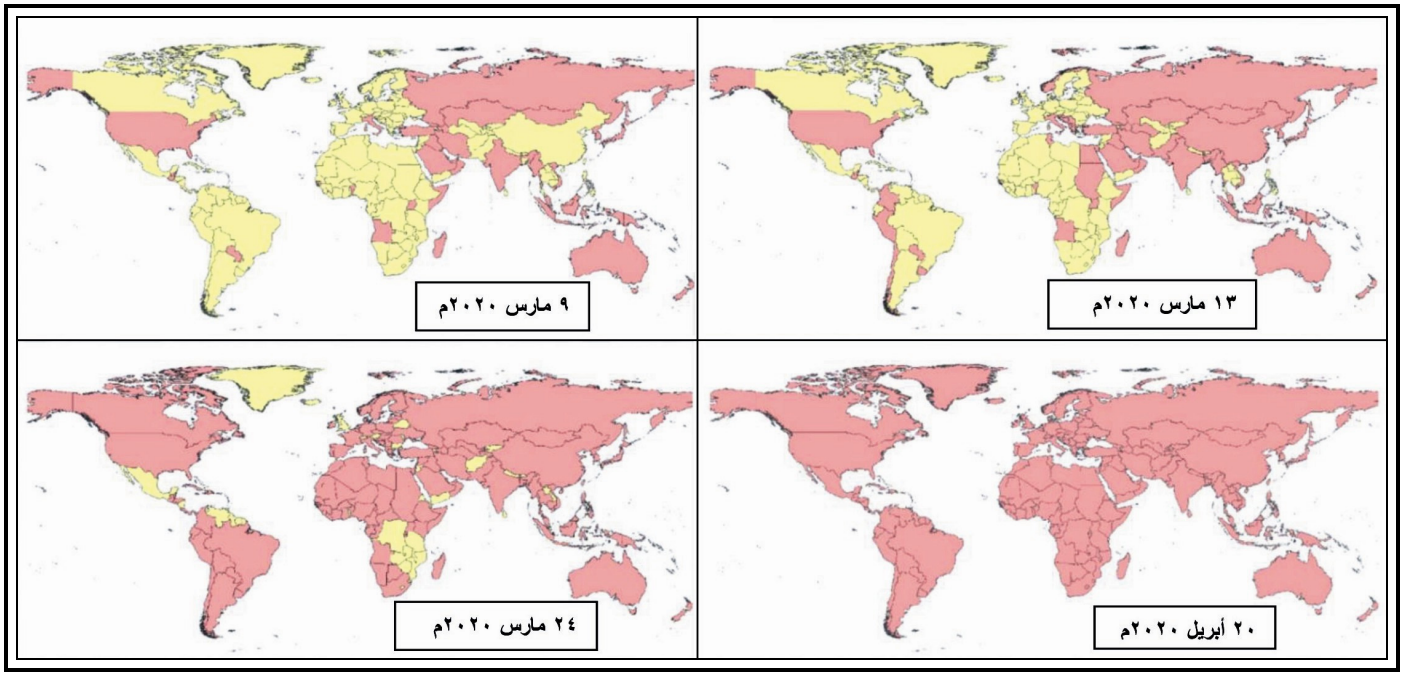

Source: UNWTO World Tourism Barometer, May 2020, p. 10.

شكل (٥) : تطور قيود السفر وحظر الطيران في دول العالم خلال انتشار جائحة COVID-19 في الفترة من ٩ مارس حتى الإغلاق الكامل في٢٠ أبريل٢٠٢٠م.

٥) التداعيات المباشرة لأزمة COVID-19 على السياحة العالمية:

يواجه العالم حالة من الطوارئ الصحية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة مع جائحة COVID-19 ويعد السفر والسياحة من بين أكثر القطاعات تأثرًا بوقف حظر الانتقال وتوقف خطوط الطيران وإغلاق الفنادق ووضع قيود على السفر في جميع الدول حول العالم.

وتشير منظمة السياحة العالمية إلى حدوث أزمة غير مسبوقة في قطاع السياحة بسبب جائحة COVID-19 أدت إلى تراجع أعداد السائحين الدوليين في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م (يناير–مارس) وحدوث انخفاض بنسبة ٢٢٪ مع انخفاض عدد الوافدين في مارس بنسبة ٥٧٪ بعد بدء الإغلاق في العديد من الدول وقيود السفر واسعة النطاق وإغلاق المطارات والحدود الدولية، وهذا يشير إلى خسارة في القطاع السياحي بلغت ٦٧ مليون سائح من السياحة الدولية الوافدة مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٩م وبحوالي ٨٠ مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة (شكل ٦).

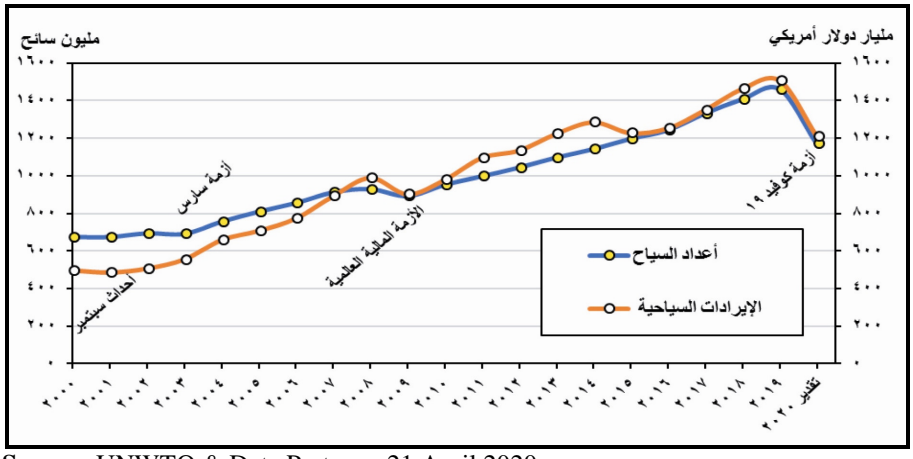

Source: UNWTO & Data Partners, 21 April 2020.

شكل (٦) : تطور أعداد السياحة الدولية وعائداتها على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٠م).

وتعد السياحة أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نموًا فهي محرك مهم للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن أعداد السياح في عام ٢٠١٨م بلغت ١٤٠٧ مليون سائح دولي بنسبة زيادة ٦٪ عن العام السابق (شكل ٧). وبلغت عائدات السياحة ١٤٨٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٤,٤٪ أي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات الثمانية الماضية وبلغت قيمة نقل الركاب ٢٥٠ مليار دولار وتمثل الصادرات السياحية ٧٪ من التجارة العالمية في السلع والخدمات بما يعادل ١,٧ تريليون دولار.

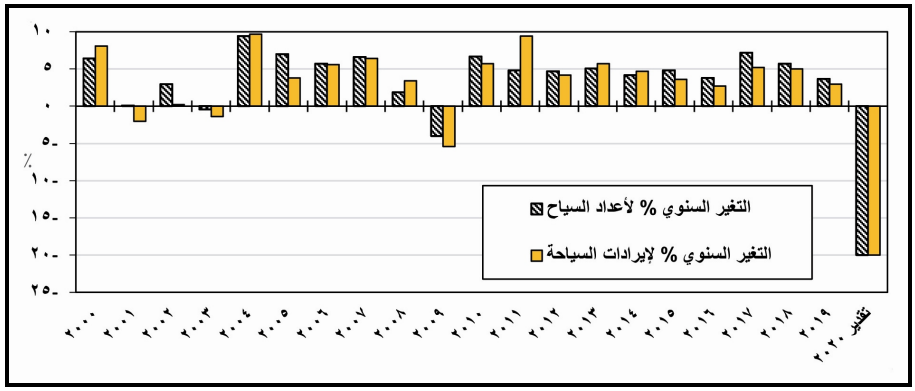

Source: UNWTO & Data Partners, 21 April 2020.

شكل (٧) : نسبة التغير السنوي لأعداد السياح والإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠م).

ووفقًا لتقرير منظمة السياحة العالمية حول COVID-19 وعلاقته بقيود السفر أنه اعتبارًا من ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م فرضت ١٠٠٪ (٢١٧ وجهة سياحية) من المقاصد السياحية حول العالم قيودًا على السفر للحد من انتشار فيروس كوفيد ١٩ حيث أغلقت ٩٧ وجهة سياحية بنسبة ٤٥٪ حدودها كليًا أو جزئيًا أمام السياح، كما قامت ٦٥ وجهة سياحية بنسبة ٣٠٪ بتعليق الرحلات الدولية كليًا أو جزئيًا، كما قامت ٣٩ وجهة سياحية بنسبة ١٨٪ بتنفيذ إغلاق الحدود بطريقة أكثر تمايزًا من خلال منع دخول الركاب والسياحة الوافدة من بلاد منشأ وانتشار وباء كورونا المستجد (شكل ٨) (UNWTO Sustainable Development of Tourism Department, 2020, p. 5).

كما فرضت ٢٥٪ من جميع الوجهات السياحية حول العالم قيودًا على السفر لمدة لا تقل عن ٣ أشهر وحوالي ٤٠٪ على الأقل لمدة شهرين، يوجد حاليًا ١٥٦ وجهة حول العالم تم إغلاق حدودها بالكامل أمام السياحة الدولية، ومن حيث توزيعها الجغرافي؛ فإن الوجهات التي أغلقت حدودها بالكامل تتوزع في: ٥٧٪ من الوجهات في إفريقيا، ٨٠٪ من الوجهات في الأمريكتين، ٧٠٪ من الوجهات في آسيا والمحيط الهادئ، ٨٣٪ من الوجهات في أوروبا، ٦٢٪ من الوجهات في الشرق الأوسط، إذ يتم تطبيق قيود السفر المتعلقة بـ COVID-19 عبر الوجهات السياحية حول العالم إما إغلاق كامل أو جزئي للحدود إذ أن ١٦٦ وجهة بنسبة ٧٦٪ لها حدود مغلقة كليًا أو جزئيًا، ومن بين هذه الأماكن أغلقت ٩٤٪ (١٥٦ وجهة) حدودها تمامًا للسياح الدوليين بما في ذلك الحدود الجوية والبحرية والبرية، وعادة ما يتم منح بعض الإعفاءات للمواطنين والمقيمين والركاب والدبلوماسيين لأغراض السفر الأساسية، والباقي ٦٪ (١٠ وجهات) قد أغلقت الحدود جزئيًا، مما أدى إلى انخفاض كبير في أماكن الدخول للوصول إلى وجهاتهم.

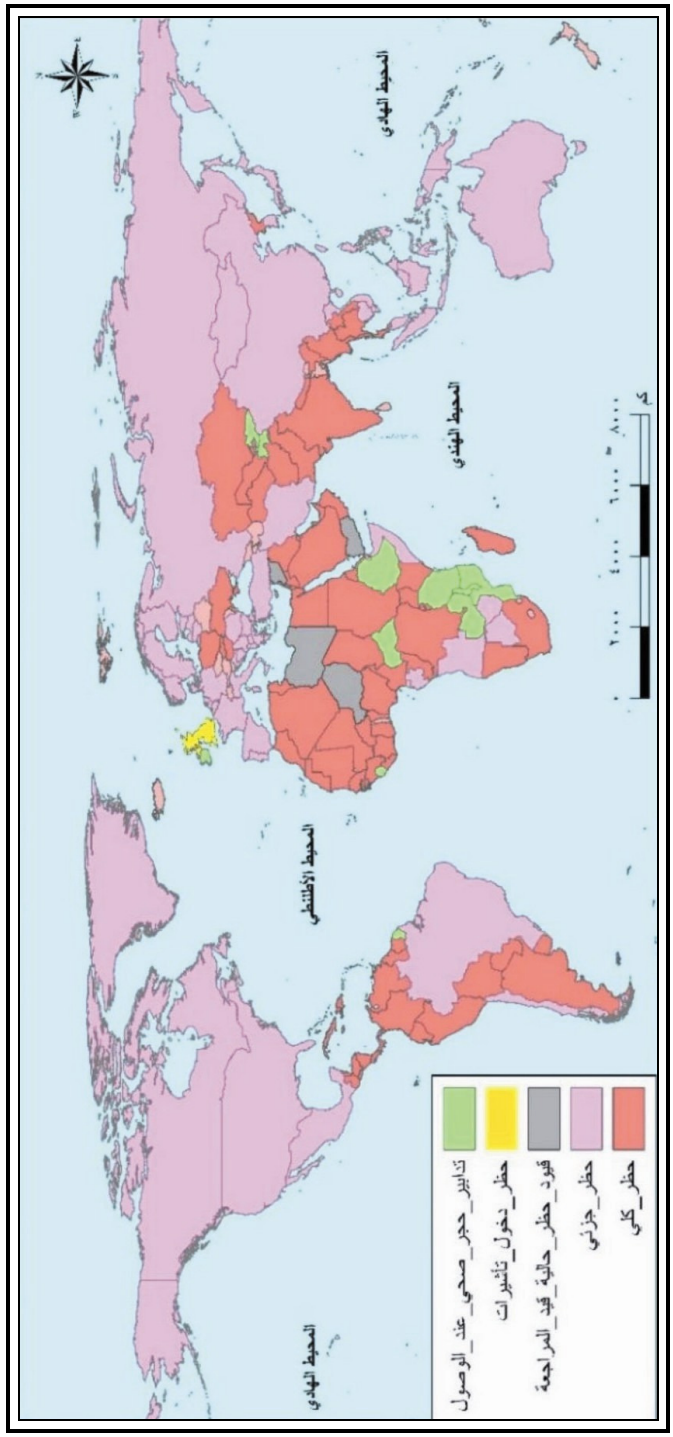

شكل (٨) : الوضع الحالي لقيود السفر حول العالم (يونيو ٢٠٢٠م).

Source: Juan Gomez, 2020, p.5

ويعد التراجع في قطاع السياحة إلى حد بعيد أسوأ أزمة في تاريخ السياحة الدولية منذ عام ١٩٥٠م كما وضعت لها نهاية مفاجئة بعد ١٠ سنوات من النمو المستدام منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٩م، ويتوقع خبراء منظمة السياحة العالمية بدء انتعاش الطلب الدولي بحلول عام ٢٠٢١م كما أن الطلب المحلي سوف يتعافى بشكل أسرع من الطلب الدولي؛ إذ تنفذ الدول في جميع أنحاء العالم إجراءات واسعة من التدابير للتخفيف من تأثير تفشي وباء COVID-19 لتحفيز وانتعاش قطاع السياحة.

ويوضح جدول (٤) التوزيع الجغرافي للمناطق الأكثر تضررًا بجائحة COVID-19 حيث شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ – وهي المنطقة الأولى التي عانت من تأثير COVID-19 – انخفاضًا بنسبة ٣٥٪ في الوافدين في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، وكانت ثاني أكثر المناطق تضرراً هي أوروبا بنسبة انخفاض بلغت ١٩٪، تلتها الأمريكتين (-١٥٪) وأفريقيا (-١٢٪) والشرق الأوسط (-١١٪).

جدول (٤) : نسبة النمو ٪ في عدد السياح الدوليين
خلال عام ٢٠١٩م والربع الأول من عام ٢٠٢٠م.

الإقليم	٢٠١٩	الربع الأول ٢٠٢٠
آسيا والمحيط الهادئ	٤	-٣٥
أوروبا	٤	-١٩
الأمريكتين	٢	-١٥
أفريقيا	٦	-١٢
الشرق الأوسط	٧	-١١
العالم	٤	-٢٢

Source: UNWTO World Tourism Barometer, 2020, Volume 18, p. 1.

وانخفض عدد السياح الدوليين بشكل حاد في شهر مارس جدول (٥) بعد إعلان انتشار فيروس كورونا المستجد في كثير من دول العالم وزيادة قيود السفر التي وضعت على الوافدين وإعلان الحظر في كثير من المناطق والمقاصد السياحية أمام السياح وخاصة في المناطق التي انتشر فيها الفيروس وأصابت أعدادًا كثيرة كما في آسيا وأوروبا والأمريكتين (شكل ٩).

جدول (٥) : نسبة التغير في أعداد السائحين الدوليين خلال شهور الربع الأول من عام ٢٠٢٠م

الإقليم	يناير	فبراير	مارس
آسيا والمحيط الهادئ	-٢	-٣٧	-٦٤
أوروبا	٦	٦	-٦٠
الأمريكتان	٠	٣	-٤٦
أفريقيا	٤	٤	-٤٤
الشرق الأوسط	٦	٥	-٤١
العالم	٢	-٩	-٥٧

Source: UNWTO World Tourism Barometer, May 2020, p. 13.

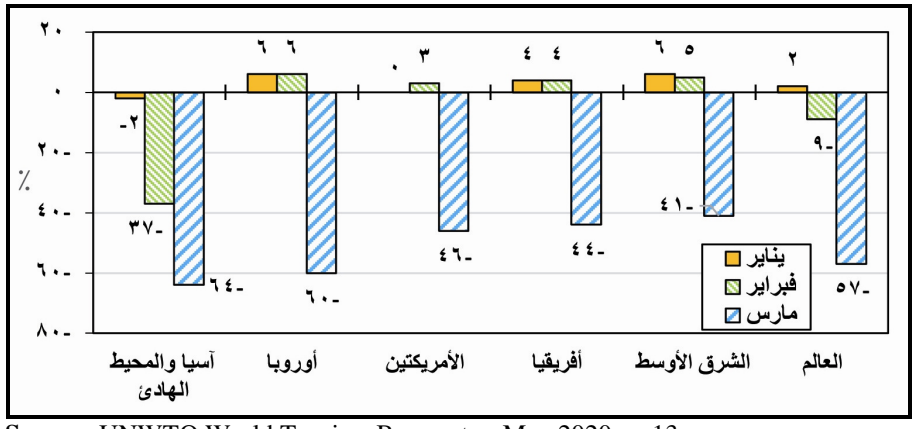

Source: UNWTO World Tourism Barometer, May 2020, p. 13.

شكل (٩) : نسبة التغير في أعداد السائحين الدوليين خلال شهور الربع الأول من عام ٢٠٢٠م.

ووفقًا لإحصاءات شركة Smith Travel Research (STR)[١]، انعكس تأثير COVID-19 على صناعة الفنادق العالمية في يناير ٢٠٢٠م إذ تم قياسه حسب التغير في الإيرادات لكل غرفة متاحة Revenue Per Available Room (RevPAR)، وكان واضحًا في آسيا إذ انخفض إلى -٩,٦٪، وبحلول شهر مارس سجلت صناعة الفنادق في جميع مناطق العالم انخفاضات كبيرة من إيرادات الغرف المتوافرة العالمية، حيث سجلت آسيا (-٦٧,٨ ٪) وأوروبا (-٦١,٧ ٪) أكبر الانخفاضات.

(١) إحدى الشركات التي توفر بيانات للسوق عن صناعة الفنادق والإقامة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بيانات العرض والطلب، والشركة مقرها الرئيسي في لندن.

وكذلك وفقًا لإحصاءات شركة ADARA[1]، بلغت صناعة الفنادق ذروتها في الانخفاض عند -٧٥٪ من حيث الحجوزات في نهاية مارس عام ٢٠٢٠م مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩م وسط تأثير جائحة COVID-19، كما أن مواعيد تسجيل الوصول في الفنادق في عام ٢٠٢٠م أضعف بكثير مقارنة بالعام السابق وانخفضت بشكل حاد في نهاية مارس.

كما علقت الفنادق والمطاعم ومنظمو الرحلات السياحية وشركات الطيران وسفن الرحلات السياحية أعمالها نتيجةً للقيود على السفر والتنقل. كما تواجه ٥١ مليون شركة أعمال في القطاعات الفرعية لخدمات الإقامة والطعام بيئة عمل صعبة للغاية مع تأثيرات كبيرة على فرص العمل. ومع الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي يواجه العاملون في الصناعات السياحية كثيفة الأيدي العاملة تخفيضات كبيرة في وقت العمل وخسائر محتملة في الوظائف، ويمثل العاملون لحسابهم الخاص والمشروعات متناهية الصغر مجتمعة ما يقرب من ٦٠٪ من القطاعات الفرعية لخدمات الإقامة والطعام، وهو ما يعكس شدة تأثرهم بالأزمة الاقتصادية الحالية. في حين تسهم المؤسسات الصغيرة في جميع أنحاء العالم بدور رئيسي في توفير فرص عمل؛ لا سيما في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، لذا فإنها الأقل احتمالًا من الاستفادة بإجراءات التحفيز الاقتصادي دون دعم موجه لها (ILO brief, May 2020, p. 2).

وقد تأثرت بشدة جميع القطاعات المرتبطة بالسياحة بما في ذلك الطيران المدني، والحرف اليدوية، والزراعة، وتوفير الأغذية والمشروبات. وقد أدى إلغاء الرحلات الجوية وإغلاق المطارات إلى تعليق أكثر من ١٠ ملايين وظيفة في قطاع الطيران المدني.

وتكبدت صناعة السياحة في البرازيل خسائر كبيرة حوالي ٨٠٪ من خدمات الإقامة وإغلاق جميع المتنزهات والمعالم السياحية. وبدون الدعم العام، يمكن أن يخسر القطاع حوالي ٦,٢ مليار دولار أمريكي، حيث يمكن أن ينخفض الوافدون إلى البرازيل بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٢٠م. وفي نهاية مارس؛ أسفرت إجراءات الإغلاق في فرنسا عن إغلاق ٧٥ ألف مطعم و٣ آلاف نادي و٤٠ ألف مقهى، مما أثر على مليون موظف دخلوا تحت البطالة الفنية، وفي المناطق المعتمدة على السياحة في المملكة المتحدة؛ تم الإبلاغ عن أن ٨٠٪ من العاملين في صناعات الفنادق والصناعات الغذائية منحوا إجازة مؤقتة وأن حوالي ثلث الوظائف مهددة على المدى الطويل، بينما في الولايات المتحدة؛ من المتوقع أن يكون عام ٢٠٢٠م هو أسوأ عام على الإطلاق بالنسبة لشغل الفنادق مما يؤدي إلى فقدان الوظائف بشكل كبير؛ فمنذ بداية الأزمة تم الاستغناء عما يقرب من ١,٦ مليون عامل من عمال الفنادق أو منحوا إجازة، وفُقدت ٣,٩ مليون وظيفة متصلة بخدمات الفنادق والضيافة (ILO brief, May 2020, p. 2).

(١) إحدى الشركات التي تقدم حلول تسويقية تعتمد على البيانات وتوفر الشركة للجمهور المعلنين استخدام البيانات للوصول إلى جمهور السياح والضيافة المستهدفين، ومقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويسهم قطاع السياحة بدور مهم في الاقتصاد الدولي حيث في عام ٢٠١٩م شكل قطاع السياحة ٢٩٪ من صادرات الخدمات وحوالي ٣٠٠ مليون وظيفة على مستوى العالم؛ فهو مصدر مهم للدخل والعمالة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا يمكن أن يكون للانكماش العالمي في السياحة الوافدة عواقب اقتصادية مدمرة لأن كثير من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياحة وكذلك بعض الدول الجزرية التي تمثل السياحة بها أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لها.

وأشارت منظمة السياحة العالمية إلى أن حجم الخسائر الاقتصادية لقطاع السياحة في أعداد السياح تتراوح بين ٨٥٠ مليون الى ١,١ مليار سائح وبين ٩١٠ مليار الى ١,١ تريليون دولار من عائدات السياحة وإلى فقدان ما بين ١٠٠–١٢٠ مليون وظيفة، حيث تم إغلاق معظم الوجهات السياحية بالكامل في أبريل ومايو ٢٠٢٠م وفتحت فقط بعض المناطق تدريجيًا في بعض الدول وبالرغم من ذلك هناك الكثير منها يخشى السفر الدولي أو لا تستطيع تحمل نفقاته بسبب الأزمة الاقتصادية (شكل ١٠)، ولكن بالنظر إلى المستقبل؛ من المتوقع أن يؤدي الإعلان عن اللقاح وإطلاقه إلى زيادة ثقة المستهلك تدريجيًا والمساهمة في تخفيف قيود السفر.

وبالنسبة للدول النامية تعد السياحة قطاعًا رئيسيًا في اقتصاداتها، إذ تعد قطاعاً هاماً يسهم بنسبة ٩,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وتعتمد أيضًا بعض الدول ذات الدخل المرتفع أو المتوسط مثل: كرواتيا واليونان وتايلاند بشكل كبير على السياحة حيث تسهم السياحة بها نسبة ما بين ٨–١٨٪.

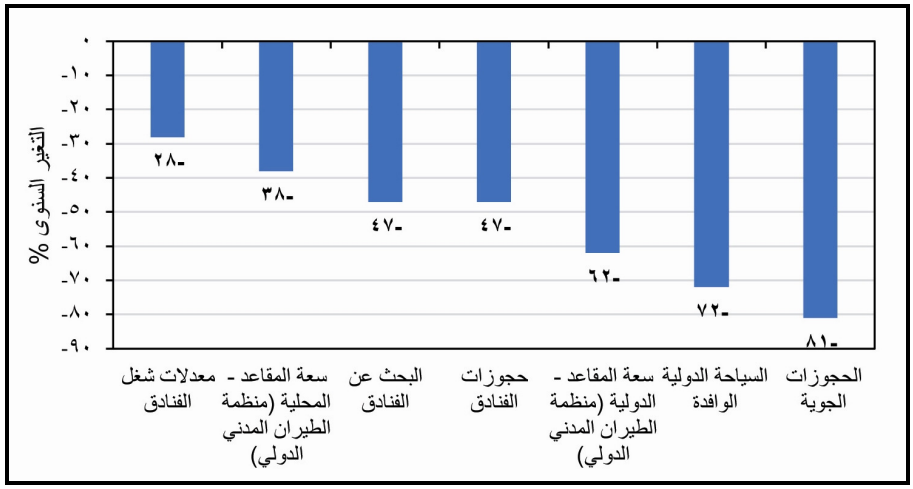

Source: UNWTO, 2020, COVID-19 and Tourism 2020: A year in review, p.10

شكل (١٠) : أثر جائحة COVID-19 على بعض المؤشرات السياحية في عام ٢٠٢٠م.

وتمثل الدول الأكثر اعتمادًا على السياحة العديد من الاقتصادات الصغيرة ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تسهم السياحة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في أكثر ٢٠ إقليم ودولة تابعة مثل جزر المالديف حيث أسهمت السياحة بها بنسبة ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨م وكذلك سيشل بنسبة ٣٨٪، وفيجي ٢٥٪، والجبل الأسود ٢٢٪، وجورجيا ٢٢٪، وجاميكا ٢٠٪، وكرواتيا ٢٠٪. وتعد من الخصائص المشتركة لهذه الدول والأقاليم أسواقها المحلية الصغيرة، والتنوع المحدود في الصادرات، ونتيجةً لذلك فإن هذه الاقتصادات معرضة بشدة للتأثر بالأزمات الخارجية، والأكثر تأثرا بـ COVID-19. ومن المتوقع أن تسفر الأزمة الصحية للدول الجزرية الصغيرة النامية عن خسائر قياسية في الإيرادات لعدم وجود مصادر بديلة للحصول على النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين الخارجي ودفع ثمن الواردات (UNCTAD, 2020, pp. 6-8).

وحددت منظمة السياحة العالمية في أوائل شهر مايو؛ ثلاثة سيناريوهات محتملة لقطاع السياحة في عام ٢٠٢٠م تشير إلى انخفاضات محتملة في إجمالي عدد السياح الدوليين بين ٥٨٪ إلى ٧٨٪، اعتمادًا على وقت رفع قيود السفر والسياحة وإغلاق الحدود. ومنذ منتصف شهر مايو حددت منظمة السياحة العالمية زيادة عدد الوجهات السياحية التي أعلنت عن تدابير احترازية لاستئناف حركة السياحة كما شملت إدخال تدابير وسياسات السلامة والصحة العامة لتشجيع السياحة الداخلية أيضًا (UNWTO, News Release, 07 May 2020, pp. 1-2).

وتستند السيناريوهات التالية لعام ٢٠٢٠م (شكل ١١)، إلى ثلاثة تواريخ ممكنة للانفتاح التدريجي للحدود الدولية:

- السيناريو ١ (-٥٨ ٪) على أساس الفتح التدريجي للحدود الدولية وتخفيف قيود السفر في أوائل يوليو.
- السيناريو ٢ (-٧٠ ٪) على أساس فتح الحدود الدولية تدريجياً وتخفيف قيود السفر في أوائل سبتمبر.
- السيناريو ٣ (-٧٨ ٪) على أساس الفتح التدريجي للحدود الدولية وتخفيف قيود السفر في أوائل ديسمبر.

وفي ظل هذه السيناريوهات، يمكن أن يترجم ذلك إلى فقدان الطلب على السفر الدولي وينتج عنه انخفاض في عدد السائحين تتراوح بين ٨٥٠ مليون إلى ١,١ مليار سائح دولي وخسائر تتراوح قدرها بين ٩١٠ مليار دولار أمريكي إلى ١,١ تريليون دولار أمريكي في عائدات السياحة وتعرض ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ مليون وظيفة سياحية مباشرة للخطر والفقدان.

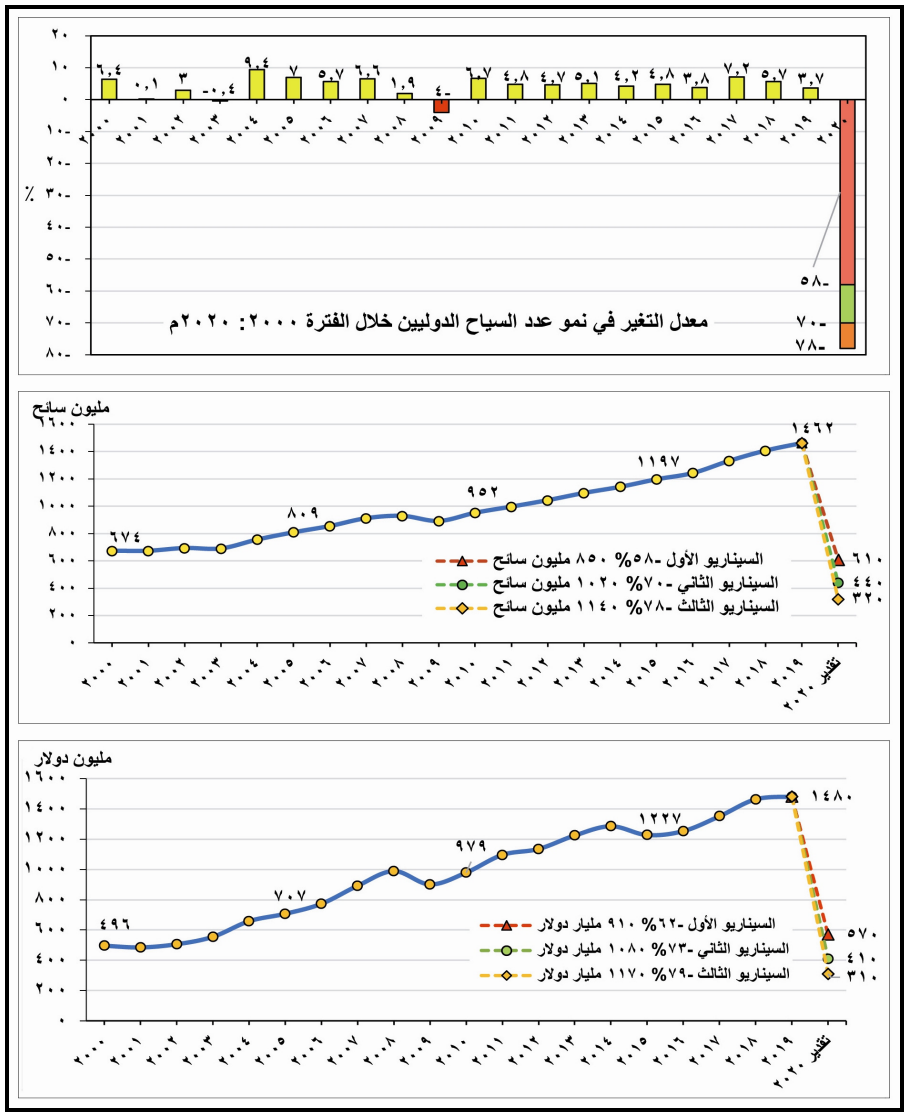

Source: UNWTO World Tourism Barometer, May 2020.

شكل (١١) : السيناريوهات المحتملة لنمو عدد السياح الدوليين وعائداتها في عام ٢٠٢٠م.

وعلى الرغم من أن منظمة السياحة العالمية حددت في أوائل شهر مايو ٢٠٢٠م ثلاثة سيناريوهات للسياحة الدولية لعام ٢٠٢٠م في مقياس السياحة العالمية؛ إذ وصفت مسارات التعافي البديلة بعد الإغلاق الدولي للسفر، بناءً على الرفع المحتمل لقيود السفر في يوليو وسبتمبر وديسمبر ٢٠٢٠م، وقد افترضت عدم حدوث تدهور كبير أو طويل الأمد من قيود السفر، إذ توقف السفر

الدولي تمامًا في أواخر مارس ٢٠٢٠م بعد إغلاق معظم الحدود الدولية، إلا أنه انخفض أعداد الوافدين بنسبة ٩٧٪ في أبريل، و٩٦٪ في مايو، و ٩١٪ في يونيو، ثم ارتفعت النتائج بشكل طفيف إلى -٨٠٪ في يوليو و-٧٧٪ في أغسطس بعد أن أعادت بعض الوجهات فتح حدودها تدريجياً خلال موسم الصيف، لا سيما في أوروبا.

وبالرغم من ذلك؛ مع ارتفاع حالات الإصابة بـ COVID-19 مرة أخرى في معظم دول العالم، أعادت العديد من الوجهات فرض قيود السفر أو تشديدها، بما في ذلك الحجر الصحي الإجباري أو إجراءات أخرى، مما أدى إلى انخفاض أعداد الوافدين بنسبة ٨٠٪ في سبتمبر و٨٣٪ في أكتوبر، وبحلول أوائل ديسمبر لم يتم رفع معظم هذه القيود، على الرغم من تحول بعض الوجهات من سياسة الإغلاق الكامل إلى قيود محددة على السفر. ومع ذلك؛ ظلت الوجهات الكبيرة والأسواق الرئيسية الأخرى مثل الصين مغلقة تمامًا أمام السفر الدولي. وتشير البيانات إلى أن عام ٢٠٢٠م سينتهي بانخفاض إجمالي بنسبة ٧٠٪ إلى ٧٥٪ في أعداد السياح الوافدين الدوليين (شكل ١٢)، مما يضع النتائج بين السيناريوهين الثاني والثالث (UNWTO, World Tourism Barometer, December 2020, p. 10).

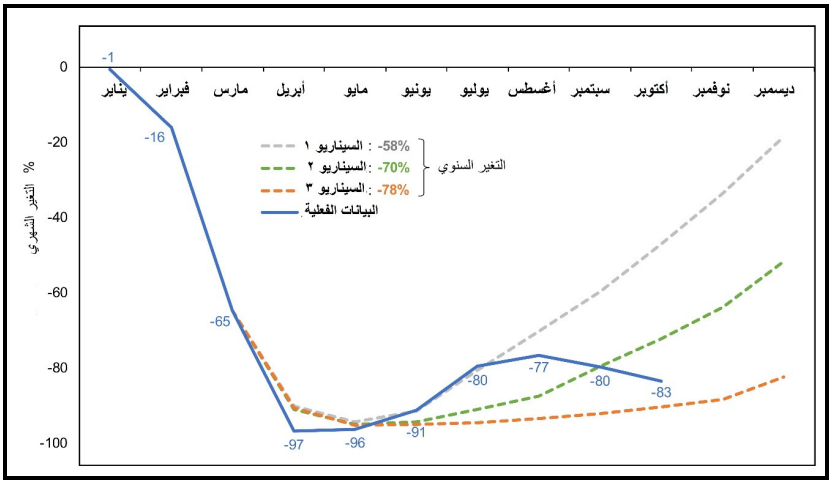

Source: UNWTO World Tourism Barometer, December 2020, p. 10.

شكل (١٢) : سيناريوهات منظمة السياحة العالمية المتوقعة لنمو أعداد السياحة الدولية الوافدة خلال عام ٢٠٢٠م.

ويرى بعض خبراء السياحة حدوث تعافي لقطاع السياحة العالمية في عام ٢٠٢١م ومن المتوقع أن يتعافى الطلب المحلي بشكل أسرع من الطلب الدولي وفقًا لمسح هيئة خبراء منظمة السياحة العالمية (شكل ١٣)، وتتوقع الغالبية أن ترى علامات التعافي والانتعاش في الغالب الأعم

بحلول عام ٢٠٢١م بناءً على الأزمات السابقة، ومن المتوقع أن يتعافى السفر الترفيهي بشكل أسرع ولا سيما السفر لزيارة الأصدقاء والأقارب من السفر التجاري، كما أن هناك توقعًا بتعافي السفر الدولي في إفريقيا والشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٠م، بخلاف الأمريكتين، بينما في أوروبا وآسيا التوقعات مختلطة، حيث يتوقع بعض الخبراء أن يشهدوا تعافيًا خلال هذا العام.

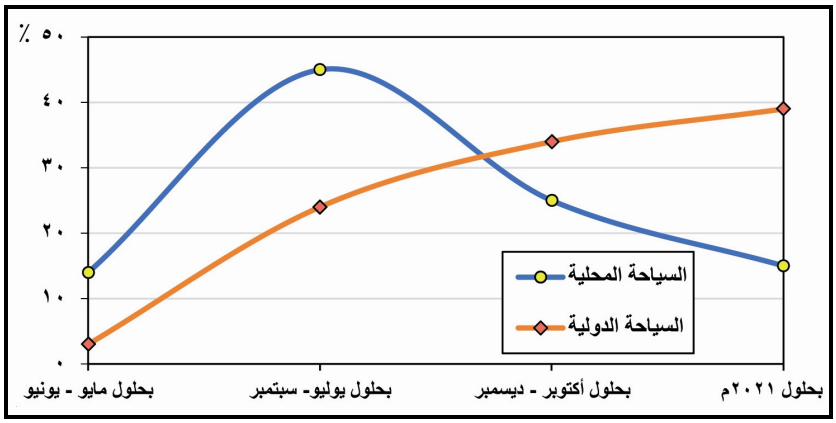

Source: UNWTO, News Release, 07 May 2020, p. 4.

شكل (١٣) : توقع نسبة التعافي في الطلب السياحي على السياحة المحلية والدولية خلال عام ٢٠٢١م.

٦) التأثيرات غير المباشرة لأزمة COVID-19 على السياحة العالمية:

بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة للسياحة من خلال عائداتها والنفقات السياحية فإن لها أيضًا تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد إذ تستخدم السياحة العمالة ورأس المال في الموانئ والمطارات وكذلك المدخلات الوسيطة للضيافة والفندقة مثل: الخدمات المالية والتعليمية والأغذية وصناعات المشروبات الكحولية والسفر والانتقال الداخلي.

ونظرًا للمواقع الجغرافية النائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن السفر إلى هذه الوجهات يعد مكلفًا للمستهلكين في أسواق التصدير المهمة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. كما أن هناك قيودًا على السفر الجوي والبحري للوصول إلى هذه الوجهات. ونظرًا للمخاوف الحالية المتعلقة بالصحة والسلامة العامة، فإن خيارات النقل هذه غير مجدية في هذا الوقت للعديد من السياح الدوليين، لذا تسبب الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على السفر الدولي في حدوث انتكاسات كبيرة في الصناعات المتعلقة بالسياحة، وأبرزها صناعات الرحلات البحرية وشركات الطيران (UNCTAD, 2020, p. 9).

ووفقًا لمجلة فوربس Forbes الأمريكية[1] علقت صناعة الرحلات البحرية الإبحار حتى سبتمبر ٢٠٢٠م، وشهدت تلك الصناعة خسائر قياسية في أسعار الأسهم من بين أكبر ثلاثة خطوط للرحلات البحرية هي: كرنفال Carnival، وخط الرحلات البحرية النرويجية Norwegian Cruise Line، وخطوط رحلات البحر الكاريبي الملكية Royal Caribbean Cruises ، إذ انخفضت أسعار الأسهم في الشركات الثلاث وتراوحت بين ٥٥: ٧٠٪، حيث انخفض سعر السهم في شركة كرنفال بنسبة ٧٠ ٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م. كما سجلت كارنفال خسارة قدرها ٤,٤ مليار دولار في الربع الثاني، ومع ذلك فإن الحجز لعام ٢٠٢١م يزيد بنسبة ٤٠ ٪ عن عام ٢٠١٩م، ولكن هذا قد يعكس الحجز المؤجل من عام ٢٠٢٠م.

واعتبارًا من أبريل ٢٠٢٠م، سجلت صناعة الطيران انخفاضًا بنسبة ٨٠٪ في الرحلات الجوية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩م. وفي التوقعات المالية لاتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) International Air Transport Association لصناعة النقل الجوي العالمية، أظهرت أنه من المتوقع أن تخسر شركات الطيران ٨٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م[2]. كما انخفض عدد الركاب في فرانكفورت، موطن أكبر شركة طيران أوروبية من حيث عدد المسافرين وحجم أسطول الطائرات "لوفتهانزا" Lufthansa بنسبة ٩٧ ٪ في أبريل. كما أن الوضع أسوأ في بعض المطارات الأخرى مثل ليما – عاصمة بيرو – بنسبة انخفاض ٩٩٪. كما تقدمت شركة لاتام LATAM التابعة لشيلي، أكبر شركة طيران في أمريكا اللاتينية، بطلب الحماية بموجب الفصل ١١ من الإفلاس[3]، كما لم تنج لوفتهانزا إلا بخطة إنقاذ قدرها ٩ مليارات يورو.

كما أشارت تقارير اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) إلى أن أعداد الركاب قد لا تعود إلى مستويات عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤م. وقد تتعافى الرحلات الداخلية في وقت أقرب بكثير، انعكاسًا لإغلاق الحدود الدولية وعدم اليقين من سلامة السفر الجوي لمسافات طويلة. كما أشار ٤٠٪ من المشاركين في استطلاع أجراه اتحاد النقل الجوي الدولي إلى أنهم سينتظرون ستة أشهر على الأقل بعد رفع القيود قبل استئناف السفر (IATA, 24 April, 2020).

---

(1) https://www.forbes.com/sites/sergeiklebnikov/2020/06/19/cruise-lines-facing-record-losses-extend-suspension-of-sailing-until-september/#303766e75b76

(2) https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-06-09-01/

(٣) يسمح الفصل ١١ من قانون الإفلاس بالولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التنظيم وهذا التنظيم المعروف باسم الباب ١١ للإفلاس وعندما تكون الشركة غير قادرة على خدمة ديونها، يمكن لها تقديم ملف إلى محكمة الإفلاس الفيدرالية للحماية بموجب الفصل ١١ حيث يجب على المدين أن يقدم خطة بإعادة التنظيم وإعادة هيكلة أعماله والحصول على تمويل وقروض لسد ديونه خلال مدة محددة.

أيضًا كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي "IATA" عن تراجع طلب المسافرين في مارس بنسبة ٥٢,٩٪ بينما هوى الطلب في مارس – بحساب إجمالي إيرادات كيلومترات المسافرين – بنسبة ٥٢,٩٪ مقارنة مع نفس الفترة قبل عام، وتراجعت أعداد المسافرين عالميًا في مارس إلى مستويات غير مسبوقة منذ ٢٠٠٦م، وانخفضت الطاقة الاستيعابية – بحساب كيلومترات المقاعد المتاحة – بنسبة ٣٦,٢٪ وانخفض معامل الحمولة من ٢١,٤٪ إلى ٦٠,٦٪ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٧٣، ٢٠٢٠/٠٤/٣٠، ص ١١).

كما يتوقع أن تنخفض حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي يتم إنفاقها على النقل الجوي إلى النصف في عام ٢٠٢٠م، لتصل إلى ٤٣٤ مليار دولار (٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وسط عمليات إغلاق واسعة النطاق. تشير التقديرات إلى أن إيرادات الركاب/كم Revenue Passenger Kilometers (RPKs) ستنخفض بنسبة ٥٥٪ في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالعام الماضي (جدول ٦)، ومن المتوقع أن يأتي الانتعاش في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠م في البداية في الأسواق المحلية ثم من خلال الانفتاح التدريجي للأسواق الدولية. ومع ذلك، فإن الركود العالمي وضعف ثقة المستهلك سيضع ضغوطا على تعافي الطلب على السفر الجوي. ومن المتوقع أيضًا أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٢٠م، مما يشير إلى انخفاض حاد في أحجام الشحن الجوي. ومع ذلك، من المتوقع أن تنتعش التجارة بقوة العام المقبل، مما سيدعم أحجام الشحن الجوي في عام ٢٠٢١م (IATA, Mid-year report, 9th June 2020, p. 1).

جدول (٦) : التوزيع الجغرافي النسبي لأثر جائحة COVID-19 على قطاع النقل الجوي الدولي.

الإقليم	عائدات الركاب (الطلب الفعلي على النقل الجوي) ٪	عدد المقاعد المتاحة ٪	صافي الربح مليار دولار
أمريكا الشمالية	-٥٢,٦	-٣٥,٢	- ٢٣,١
أوروبا	-٥٦,٤	-٤٢,٩	- ٢١,٥
آسيا والمحيط الهادئ	-٥٣,٨	-٣٩,٢	- ٢٩,٠
الشرق الأوسط	-٥٦,١	-٤٦,١	- ٤,٨
أمريكا اللاتينية	-٥٧,٤	-٤٣,٣	- ٤,٠
أفريقيا	-٥٨,٥	-٥٠,٤	- ٢,٠
العالم	-٥٤,٧	-٤٠,٤	- ٨٤,٣

Source: IATA, 9 Juin 2020, communiqué, No. 50.

وكذلك فإن توافر وسائل النقل وإمكانية الوصول إليها له تأثير كبير على الانتعاش المالي للعديد من الاقتصادات المعتمدة على السياحة. كما لا تتوقع العديد من التنبؤات عودة قطاع السياحة إلى المستويات الطبيعية على المدى القصير.

وأصدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)[1] في ١٤ أبريل ٢٠٢٠م تحليلاً محدثًا يشير إلى أن أزمة COVID-19 ستؤدي إلى انخفاض إيرادات مبيعات تذاكر الطيران بقيمة ٣١٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٥٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م (IATA, 14 Avril 2020, Communiqué, No. 29).

كما قدر اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) في ٢٤ مارس ٢٠٢٠م خسارة الإيرادات بمبلغ ٢٥٢ مليار دولار (-٤٤ ٪ عن عام ٢٠١٩)، في ظل سيناريو قيود السفر الصارمة على مدى ثلاثة أشهر. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب للعام ككل في قطاع الركاب (محليًا ودوليًا) بنسبة ٤٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م. العاملان الرئيسيان وراء هذا الانخفاض هما:

- **ركود الأنشطة الاقتصادية:** إذ يتجه العالم نحو الركود الاقتصادي، ومن المتوقع أن تظهر الصدمة الاقتصادية لأزمة COVID-19 بشكل واضح قبيل نهاية ٢٠٢٠م، حيث يُقدر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٪ (مقارنة بتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٪ في أسوأ فترات الأزمة المالية العالمية).
- **قيود السفر:** ستزيد قيود السفر من تأثير الركود على الطلب على السفر الجوي، ففي بداية أبريل ٢٠٢٠م انخفض عدد الرحلات الجوية بنسبة ٨٠٪ على مستوى العالم عن عام ٢٠١٩م، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى قيود السفر التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس، ومع ذلك ستكون الأسواق الدولية أبطأ في التعافي إذ يبدو أن الحكومات ستبقي على قيود السفر لفترة أطول.

٧) تداعيات أزمة كورونا وانعكاسها على السياحة المصرية:

أبلغت الحكومة المصرية عن أول حالة إصابة بـ COVID-19 في ١٤ فبراير ٢٠٢٠م، ثم في ١٤ مارس أعلنت عن خطة أولية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه للوقاية من COVID-19، كما أعلنت في ١٥ مارس عن مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا منها تعليق عمل المنشآت التعليمية في المدارس والجامعات، وفى ١٩ مارس تم تعليق الطيران وفى ٢١ مارس تم إغلاق

(١) يمثل اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) حوالي ٢٩٠ شركة طيران توفر ٨٢٪ من الحركة الجوية العالمية.

دور العبادة كما وضع البنك المركزي المصري خطة دعم مالية لقطاع السياحة والصناعة، كما تم إعلان حظر التجوال في ٢٦ مارس في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة المسائية وإغلاق المحلات التجارية والنوادي والحدائق العامة والمتنزهات والنوادي الترفيهية وفى ١٤ مايو تم الإعلان عن خطة للتعايش والتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (The Cabinet Minister, May, 2020).

ومع وصول التقارير حول شدة فيروس كورونا في وسائل الإعلام العالمية، شهد شهر فبراير تأخيرات في الواردات الصينية إلى الموانئ المصرية، لكن الشركات المدرجة في البورصة المصرية (EGX) قدمت إفصاحًا تزعم أن أعمالها لن تتأثر بتفشي المرض. واعتقد مسؤولو السياحة في البداية أيضًا أنه سيكون هناك تأثير ضئيل على السياحة الوافدة، لكن مع زيادة عدد حالات الإصابة المؤكدة بـ COVID-19 محليًا وعالميًا جاء تأثير الفيروس التاجي على الاقتصاد المصري على جبهات عديدة منها النشاط السياحي.

كما أنه بعد تعافي الاقتصاد من أحداث عام ٢٠١١م، أصبح قطاع السياحة ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية في مصر، حيث يمثل أكثر من ٥٠٪ من عائدات الخدمات في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. لذلك فإنها من القطاعات التي تأثرت بالفعل بشكل كبير بانتشار الوباء. وفي ١٥ مارس أوقفت الحكومة حركة النقل الجوي من وإلى مصر حتى ١٥ أبريل.

وأشار الخبراء أن تعليق السفر، الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ مارس ٢٠٢٠م، قد انعكس على قطاع الطيران بخسائر بلغت ٢,٢٥ مليار جنيه بنهاية مارس. كما أوقفت الحكومة السياحة الداخلية في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وأمرت بإجلاء السياح من الفنادق وحجزت العمال لفترة الحجر الصحي لمدة ١٤ يومًا. ووفقًا لجمعية وكلاء السفر المصرية، انخفضت الحجوزات الجديدة بنسبة ٧٠-٨٠٪ خلال الأشهر التسعة المقبلة، وانخفضت معدلات الإشغال في الفنادق. ووفقًا لتصريحات وزير الآثار والسياحة أدى الإغلاق إلى خسائر شهرية بقيمة مليار دولار أمريكي في صناعة السياحة، بل أكثر من ذلك إذا تم حساب الضيافة، مما قد يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٢٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩م (مقارنة بتوقعات الحكومة البالغة ٦٪) (American Chamber of Commerce in Egypt, 2020, p. 4).

كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أزمة COVID-19 في مصر إلى أن من الإجراءات الصحية التي اتبعتها الحكومة مؤخرًا تخصيص تمويل إضافي قدره مليار جنيه مصري (٦٣,٥ مليون دولار أمريكي) لخدماتها الصحية وطبقت تدابير مختلفة لزيادة قدرة البلاد على استيعاب الزيادة المفاجئة في عدد المرضى الحرجين التي تنتج عن تفشي المرض. كما أصدرت وزارة الصناعة والتجارة قرارين بمنع تصدير مستلزمات الوقاية من العدوى لمدة ثلاثة أشهر من أقنعة الوجه والكحول ومشتقاته.

كما أشارت إلى تأثر قطاع السياحة حيث تقدر الحكومة تراجع عائدات السياحة بحوالي ١ مليار دولار شهريًا، إذ تسهم بـ ١٢,٥ مليار دولار أمريكي سنويًا، وتسهم بحوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصلت الإلغاءات السياحية بالفعل إلى ٨٠٪ في منتصف مارس مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٩م، مع تقدير ١٣٨ ألف وظيفة معرضة للخطر. ومن المتوقع أن تؤثر الانعكاسات السلبية للأزمة على قطاع السياحة بشكل أكبر على ١,٤ مليون شخص يعملون في هذا القطاع، ويمثل قطاع السياحة ١٠٪ من إجمالي العمالة وهو ثالث أكبر مصدر للإيرادات بعد التحويلات والصادرات غير النفطية (OECD, 20 April 2020, p. 1).

كما تسهم السياحة بدور مهم في الاقتصاد المصري، حيث تمثل أكثر من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ووفقًا لتقرير صادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة World Travel & Tourism Council (WTTC)، يدعم السفر والسياحة ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠١٨م، بالإضافة إلى ذلك، فإن السفر والسياحة مسؤولان عن ٩,٥٪ من إجمالي العمالة في مصر، مما يوفر ٢,٥ مليون وظيفة (Hussein Duqeil, 2020, p. 1).

أ- واقع السياحة في مصر:

يتضح دور القطاع السياحي في مصر كمصدر هام من مصادر الدخل القومي، حيث تحتل مصر مكانة مهمة بين دول العالم في هذا المجال بفضل ما تمتلكه من تنوع في مقاصدها السياحية ومناخ ملائم لكافة أنشطة السياحة ترفيهية كانت أو ثقافية، فضلًا عن دخول السياحة الدينية حيزًا كبيرًا من الاهتمام خلال الفترة الأخيرة.

ورغم أن مصر بها ثلث آثار العالم، إلا أنها دخلت حقبة الثمانينات بحوالي مليون سائح سنويا فقط، وقد ظلت أرقام السياحة لمصر متواضعة كثيرًا حتى بدأت الدولة في تطوير البنية التحتية من مطارات وطرق وتنويع المنتج السياحي والانتقال الى سياحة الشواطئ التي وصلت اليوم إلى ما يمثل ٨٠٪ من حجم السياحة القادمة لمصر، وقد بدأت القفزات في أرقام السياحة بعد عام ٢٠٠٣م.

وتعد مصر هي الوجهة الأقرب الى أوروبا (جدول ٧)، لذا يمثل السائحون الأوروبيون النسبة الأكبر من إجمالي السائحين في مصر (شكل ١٤)، وبعد أن أصبح فيها ٢٢ مطارًا منها ٩ دولية (القاهرة والغردقة ومرسى علم والعلمين وبرج العرب وشرم الشيخ والأقصر وأسوان وسوهاج) و٦ مطارات محلية تستخدم دوليًا (أسيوط والعريش وسانت كاترين وبورسعيد وشرق العوينات وطابا) أسهم ذلك في سهولة الوصول إلى الأماكن والمزارات السياحية (ضحي فتحي، ٢٠١٩)[1].

(1) http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=7966

كما أن بمصر حوالي ٤٨ ميناءً بحريًا: ١٥ ميناءً تجاريًا، ٧ ميناءً سياحيًا، ١٤ ميناءً بتروليًا، ٦ موانئ تعدينية، ٦ موانئ صيد. أما الموانئ السياحية هي: مارينا الغردقة، مارينا طابا هايتس السياحية، مارينا بورت غالب الدولي، مارينا وادي الدوم، مارينا الجونه، بورت مارينا العلمين، مارينا سومة باي (شكل ١٥) (وزارة النقل، قطاع النقل البحري)[1].

جدول (٧) : تطور عدد السائحين في مصر طبقًا لمجموعات الدول بالألف سائح خلال الفترة (٢٠١٥– ٢٠١٩م).

مجموعات الدول / السنة	العرب	الأوروبيون	الأمريكيون	أخرى	الإجمالي
٢٠١٥	١٧٣٤	٦٧٩٤	٢٩٤	٥٠٦	٩٣٢٨
٪	١٨,٦	٧٢,٨	٣,٢	٥,٤	١٠٠
٢٠١٦	١٩٦٢	٢٥٨٦	٢٧٩	٥٧٢	٥٣٩٩
٪	٣٦,٣	٤٧,٩	٥,٢	١٠,٦	١٠٠
٢٠١٧	٢٤٦٧	٤٦٧٢	٣٥٨	٧٩٥	٨٢٩٢
٪	٢٩,٨	٥٦,٣	٤,٣	٩,٦	١٠٠
٢٠١٨	٣٠٣٩	٦٩٨٤	٤٥٦	٩٠٣	١١٣٨٢
٪	٢٦,٧	٦١,٤	٤,٠	٧,٩	١٠٠
٢٠١٩	٣١٦٨	٨٣٨١	٥٤٨	٩٢٩	١٣٠٢٦
٪	٢٤,٣	٦٤,٣	٤,٢	٧,١	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، مصر في أرقام.

كما أشارت تقديرات الهيئات السياحية إلى أن مصر احتلت المرتبة ٧٥ بين دول العالم في السفر والسياحة عام ٢٠١١م، بينما تراجعت إلى المرتبة ٨٥ في عام ٢٠١٣م، ثم بدأت في التعافي تدريجيًا مرة أخرى، حيث بلغت الإيرادات في عام ٢٠١٧م نحو ٤,٤ مليار دولار نتيجة زيادة عدد السائحين إلى ٨,٣ مليون في عام ٢٠١٨م، ووفقًا لتقرير صادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)، شهدت حركة السياحة إلى مصر قفزة بنسبة ١٦,٥٪، وهي أكبر زيادة منذ نهاية عام ٢٠١٠م.

(1) http://www.emdb.gov.eg/

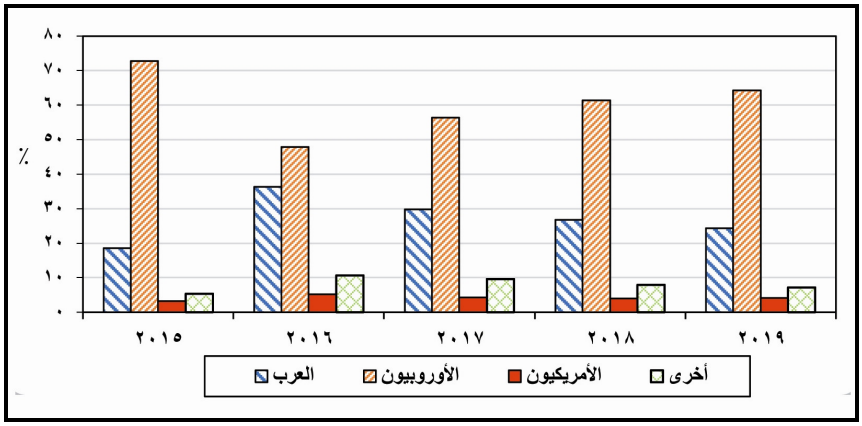

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على جدول (٧).

شكل (١٤) : التطور النسبي لعدد السائحين في مصر طبقًا لمجموعات الدول خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩م).

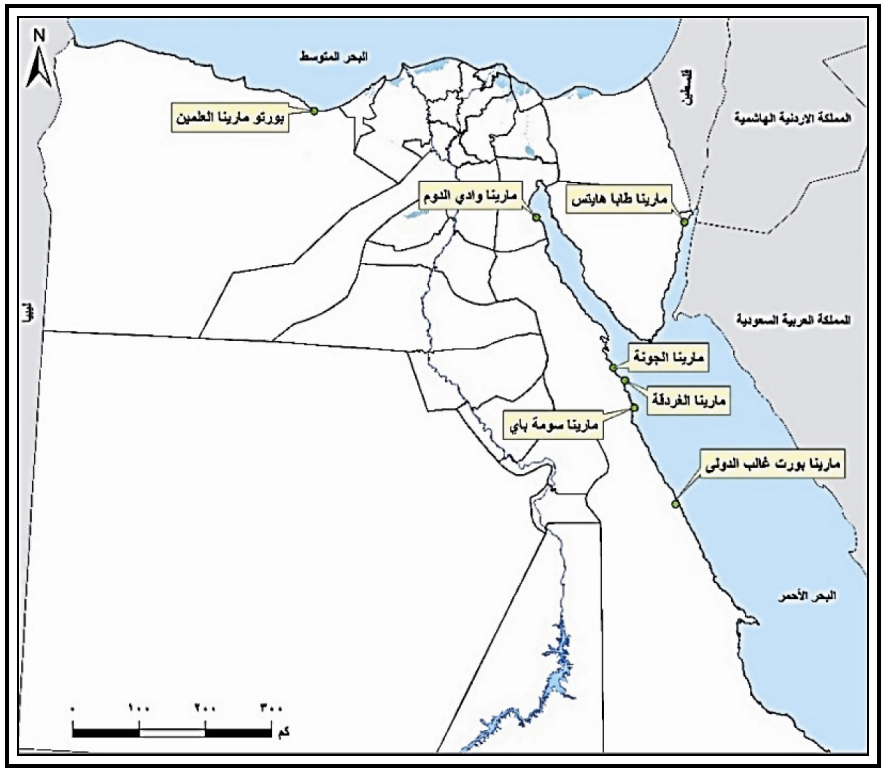

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على وزارة النقل، قطاع النقل البحري.

شكل (١٥) : التوزيع الجغرافي للموانئ السياحية في مصر.

ويعد عام ٢٠١٨م نقطة تحول نحو انتعاش السياحة المصرية، حيث زادت إيراداتها إلى ٩,٨ مليار دولار، بعد أن تجاوز عدد السياح ١١ مليون و٣٠٠ ألف سائح، وأشار تقرير صادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) أن عدد السياح في مصر بلغ حوالي ١١,٧ مليون سائح بنهاية عام ٢٠١٩م (Hussein Duqeil, 2020, p. 2).

كما أحرزت مصر تقدمًا ملحوظًا في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، حيث احتلت المرتبة الرابعة في متوسطات النمو على مستوى العالم، وفقًا لتقرير تنافسية السفر والسياحة ٢٠١٩م[١] الصادر في سبتمبر الماضي (World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019, p. 8)، وبحسب التقرير تقدمت مصر تسع مراتب، تاركة قطاع السياحة في المرتبة ٦٥ بعد أن كان في المرتبة ٧٤، كما تقدمت من المركز ٦٠ إلى المركز الخامس في استراتيجية الترويج والتسويق السياحي.

وساهمت عائدات السياحة في الاقتصاد المصري في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بـ ١٢,٦ مليار دولار (٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وعائدات قناة السويس ٥,٧ مليار دولار (١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). بينما تحويلات المصريين النقدية من الخارج ٢٥,٢ مليار دولار أمريكي (٨,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي) بينما في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩م حققت الإيرادات السياحية ٤,١ مليار دولار وعائدات قناة السويس ١,٥ مليار دولار بينما بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٦,٧ مليار دولار (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠)[٢].

وتعد السياحة قطاعًا رئيسيًا في مصر له روابط قوية بالعديد من أجزاء الاقتصاد، كما أن حوالي نصف الإنفاق السياحي ينفق على الإقامة وفي قطاعي الأغذية والمشروبات، بما في ذلك المطاعم؛ والقطاع الثالث للنقل، بينما يتم إنفاق الباقي على مصاريف أخرى، مثل المتاحف والآثار وشراء المشغولات اليدوية، وكما هي الحال في الدول الأخرى كانت السياحة دائمًا عرضة لانخفاضات دورية. ففي مارس ٢٠٢٠م مع بدء انتشار COVID-19 في أوروبا، تراجعت السياحة بشكل حاد في مصر حيث تم إلغاء ما بين ٧٠ و٨٠٪ من حجوزات الفنادق. ويستمر الوضع في التدهور مع زيادة القيود على السفر الدولي في جميع أنحاء العالم ويتضح تراجع عائدات السياحة خلال الأشهر القليلة المقبلة إذ من المحتمل أن تستمر حتى بداية عام ٢٠٢١م (Clemens, et al., 2020, p. 3).

---

(١) يتضمن إصدار ٢٠١٩م من تقرير تنافسية السفر والسياحة أحدث نسخة من مؤشر تنافسية السفر والسياحة (TTCI). يُنشر TTCI كل عامين منذ عام ٢٠٠٧م من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيس القدرة التنافسية للسفر والسياحة لـ ١٤٠ اقتصادًا من خلال قياس "مجموعة العوامل والسياسات التي تمكّن التنمية المستدامة لقطاع السفر والسياحة (T&T)، والتي بدورها تساهم في التنمية والقدرة التنافسية للبلد.

(2) https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={6C51BD9C-502C-4256-BE0E A1B72C32B2DB}&file=External%20Sector%20Data%20276.xlsx&action=default

ويشير جدول (٨) إلى تطور أعداد السائحين وعدد الليالي السياحية حيث أن القطاع السياحي يتأثر بالأزمات السياسية والاقتصادية وأخيرًا الصحية التي تنعكس على تأثر الطلب السياحي، ويتضح ذلك بانخفاض أعداد السائحين بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وكذلك أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م وأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م التي انخفض فيها أعداد السائحين بنسبة ٣٣,٣٪ وانعكس ذلك أيضًا على الليالي السياحية التي انخفضت بنسبة ٢٢,٥٪ وكذلك ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ثم تأتي أحداث سقوط الطائرة الروسية عام ٢٠١٥م في سيناء وحوادث الإرهاب المختلفة عام ٢٠١٦م (شكل ١٦)، مما أدى إلى حظر بعض الدول الأجنبية على مواطنيها السفر إلى مصر واستمر الحظر حتى ٢٠١٧م مثل: روسيا وألمانيا والنرويج وفنلندا والسويد والدنمارك والمملكة المتحدة التي رفعت الحظر ٢٠١٩م وتعد هذه الدول الأكثر إيفادًا للسائحين إلى مصر.

جدول (٨) : تطور أعداد السائحين والليالي السياحية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩م).

العام	عدد السائحين/ مليون سائح	عدد الليالي السياحية/ مليون ليلة سياحية	العام	عدد السائحين/ مليون سائح	عدد الليالي السياحية/ مليون ليلة سياحية
٢٠٠٠	٥,٥	٣٢,٧	٢٠١٠	١٤,٧	١٤٧,٤
٢٠٠١	٤,٦	٢٩,١	٢٠١١	٩,٨	١١٤,٢
٢٠٠٢	٥,٢	٣٢,٦	٢٠١٢	١١,٥	١٣٧,٨
٢٠٠٣	٦,٤	٥٣,١	٢٠١٣	٩,٥	٩٤,٤
٢٠٠٤	٨,١	٨١,٧	٢٠١٤	٩,٨	٩٧,٣
٢٠٠٥	٨,٦	٨٥,١	٢٠١٥	٩,٣	٨٤,١
٢٠٠٦	٩,١	٨٩,٣	٢٠١٦	٥,٤	٣٢,٧
٢٠٠٧	١١,١	١١١,٥	٢٠١٧	٨,٣	٨٣,٨
٢٠٠٨	١٢,٨	١٢٩,٢	٢٠١٨	١١,٣	١٢١,٥
٢٠٠٩	١٢,٥	١٢٦,٥	٢٠١٩	١٣,٠٣	١٣٦,٣

المصدر:

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩، ٢٠١٩، الكتاب الإحصاء السنوي.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، مصر في أرقام ٢٠٢٠.

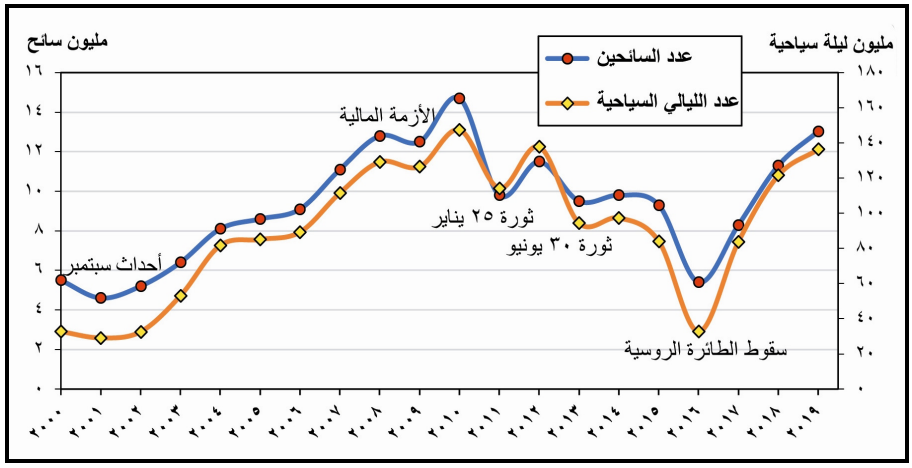

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على جدول (٨).

شكل (١٦) : تطور أعداد السائحين والليالي السياحية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩م).

وحقق القطاع السياحي المصري نموًا كبيرًا في عام ٢٠١٩م يقترب من النمو الذي تحقق خلال عام ٢٠١٠م إذ بلغ عدد السائحين ١٤,٧ مليون سائح عام ٢٠١٠م بعد أن ارتفع ٢,٢ مليون سائح عن عام ٢٠٠٩م حيث بلغ عدد السائحين ذلك العام ١٢,٥ مليون سائح أي بزيادة بلغت ١٧,٦٪، بينما بلغ عدد السائحين عام ٢٠١٩م حوالي ١٣,٠٣ مليون سائح مقابل ١١,٣ مليون سائح عام ٢٠١٨م أي بزيادة قدرها ١٥,٣٪ في حين سجلت الليالي السياحية ١٣٦,٢ مليون ليلة عام ٢٠١٩م مقابل ١٢١,٥ مليون ليلة عام ٢٠١٨م بزيادة قدرها ١٢٪، كذلك سجلت الإيرادات ١٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩م بزيادة قدرها ٢٨,٥٪ عن عام ٢٠١٨م.

ويرجع نمو القطاع السياحي خلال عام ٢٠١٩م إلى عدة أسباب منها تحرير سعر الصرف ومبادرة البنك المركزي لتمويل وتجهيز العديد من الفنادق، والاهتمام بالبنية التحتية، والترويج والتسويق الجيد للأماكن السياحية التاريخية والتقليدية، بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلي شامل لقطاع السياحة في نوفمبر ٢٠١٨م لتطوير هذا القطاع بهدف إحداث تنمية مستدامة، ورفع قدرته التنافسية لتتمشى مع الاتجاهات العالمية وزيادة عدد العاملين به.

وطبقًا لما سبق فقد توقعت العديد من الدراسات المحلية والدولية استمرار نمو القطاع السياحي المصري خلال عام ٢٠٢٠م حيث توقعت نمو عدد السياح بنسبة ١٥٪ ليصل إلى ١٥ مليون سائح مقابل ١٣ مليون سائح عام ٢٠١٩م وكذلك نمو الليالي السياحية بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ١٥٠ مليون ليلة مقابل ١٣٦,٢ مليون ليلة عام ٢٠١٩م كما توقعت نمو الإيرادات السياحية بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ١٦ مليار دولار، وقد كانت الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠م تشير إلى ذلك حيث بلغ

عدد السائحين خلال الثلاث أشهر الأولى من هذا العام حوالي ٢,٤ مليون سائح (٢ مليون سائح خلال شهري يناير وفبراير و٤٠٠ ألف سائح خلال النصف الأول من مارس) وقدرت الإيرادات السياحية بحوالي ٢,٥ مليار دولار، ولكن أدى ظهور فيروس كورونا المستجد في معظم دول العالم وظهوره في مصر في مارس ٢٠٢٠م إلى الحد من هذه التوقعات واتخاذ العديد من التدابير الاحترازية المتعلقة بالقطاع السياحي لمواجهة آثار هذه الجائحة (سلوى مرسي، زينب الصادي، ٢٠٢٠، ص ص١٠-١١).

ب- السيناريوهات المتوقعة لقطاع السياحة المصري خلال عام ٢٠٢٠م:

بعد أن اجتاح فيروس كورونا المستجد أكثر من ٢١٥ دولة وإقليم وبلغ عدد الحالات المصابة حول العالم أكثر من ٢٥ مليون إصابة وفقًا لموقع worldometer[1] في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠م وتوزعت تلك الحالات في قارة أمريكا الشمالية التي تصدرت المركز الأول بعدد حالات بلغ ٧,٢ مليون إصابة ثم أسيا ٦,٩ مليون إصابة وتبعها أمريكا الجنوبية بعدد ٦,٢ مليون إصابة وأوروبا ٣,٥ مليون إصابة وأفريقيا ١,٢ مليون إصابة والقارة الأقيانوسية ٢٨,٤ ألف إصابة بينما بلغ عدد الوفيات حول العالم أكثر من ٨٠٠ ألف وفاة (٨٤٧٠٤٣) وجاءت أيضًا أمريكا الشمالية ثم أوروبا ثم أمريكا الجنوبية في استحواذها على أعلى عدد من الوفيات (٢٧٢,٦ ألف، ٢٠٨,١ ألف، ٢٠٤,٥ ألف على الترتيب)

في حين بلغ عدد الحالات المصابة في مصر ٩٨,٥ ألف إصابة وبلغ عدد الوفيات ٥٣٧٦ وفاة لتأتي في المركز الثاني بعد دولة جنوب أفريقيا في عدد الحالات المصابة وكذلك الوفيات، لذا انعكس ذلك على الأنشطة الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي الذي تأثر بشكل كبير خاصةً بعد حظر الطيران وإغلاق الأماكن السياحية والترفيهية والمتنزهات وإعلان حظر التجوال وإغلاق المحلات التجارية خاصةً خلال الفترة المسائية.

وفى دراسة سلوى مرسي وزينب الصادي ٢٠٢٠م، وضعت ثلاث سيناريوهات متوقعة للنشاط السياحي المصري وأشارت الدراسة إلى انخفاض أعداد السياح بنسبة ٧٣,٥٪ والإيرادات السياحية بنسبة ٧٢,٦٪ حال تعافي النشاط السياحي في الربع الثالث – يوليو وأغسطس وسبتمبر – من عام ٢٠٢٠م

(١) موقع ويب مرجعي يوفر إحصاءات لموضوعات متنوعة تمتلكه وتديره شركة داداكس المحدودة للبيانات، ويغطي الموقع مواضيع إحصاءات عدة مثل: سكان العالم، والاقتصاد، والمجتمع، ووسائل الإعلام، والبيئة، والطعام، والمياه، والطاقة، والصحة من خلال استخدامه ٣٤ لغة، وفي الفترة الأخيرة اكتسب الموقع شهرة كبيرة من خلال متابعة الإصابات بجائحة كورونا.

ليبلغ عدد السائحين ٣,٤٥ مليون سائح والإيرادات السياحية ٣,٤٥ مليار دولار وفقًا للسيناريو الأول، بينما جاء السيناريو الثاني بالتعافي في بداية الربع الرابع بانخفاض في عدد السائحين بنسبة ٧٥,٨٪ ليبلغ عدد السائحين المتوقع ٣,١٥ مليون سائح وبانخفاض الإيرادات السياحية بنسبة ٧٥٪ لتبلغ ٣,١٥ مليار دولار، أما السيناريو الثالث الذى توقع عدم تعافي القطاع السياحي قبل شهر ديسمبر٢٠٢٠م وعلى أساس ذلك توقعت الدراسة بأن عدد السائحين والإيرادات تكون صفر خلال الربع الثاني والثالث والرابع من العام ويقتصر نشاط القطاع السياحي على ما تحقق في الربع الأول من العام الذى يقدر ٢,٤ مليون سائح وإيرادات أيضًا ٢,٤ مليار دولار.

لذلك فإن توقعات تعافي القطاع السياحي المصري مرتبط بتعافي السياحة العالمية ورفع الدول حظر الطيران وعودة نشاط الأماكن السياحية لاستقبال الزوار والسائحين وعلى أساس ذلك تم وضع سناريوهات ثلاثة تتماشى مع السيناريوهات الخاصة بقطاع السياحة العالمية وفقًا لمنظمة السياحة العالمية وهي كالتالي، إذ تستند السيناريوهات التالية للنشاط السياحي المصري لعام ٢٠٢٠م إلى ثلاثة تواريخ ممكنة للانفتاح التدريجي للحدود الدولية أمام حركة السياحة والسفر (شكلي ١٧، ١٨):

- **السيناريو الأول** (-٥٨ ٪) على أساس الفتح التدريجي واستقبال السائحين وتخفيف قيود السفر في أوائل يوليو. حيث أعلنت الحكومة المصرية فتح مطار القاهرة الدولي بالفعل أوائل يوليو أمام الرحلات الدولية وكذلك استقبال السياح ولكن ليس معنى ذلك استئناف حركة النشاط السياحي بشكل مباشر بسبب تخوف كثير من السياح من خطر العدوى والإصابة بفيروس كورونا جراء السفر والانتقال كما أن حركة النشاط السياحي في مصر مرتبط بفتح الحدود الدولية وخاصة الدول الأوروبية أكبر مصدر للسياح في مصر كما أن هناك كثير من دول العالم لم تستأنف حركة النقل الجوي سوى الرحلات الداخلية وكذلك الفتح الجزئي للرحلات الدولية والإقليمية وفق مجموعة من الشروط والقيود مثل إجراء بعض التحاليل والفحوصات الخاصة بالإصابة بفيروس كورونا المستجد.

ووفق هذا السيناريو فمن المتوقع أن ينخفض عدد السائحين بنسبة ٥٨٪ وعلى أساس أن عدد السائحين عام ٢٠١٩م بلغ ١٣,٠٣ مليون سائح فمن المتوقع أن يبلغ عددهم هذا العام ٥,٤ مليون سائح وفق هذا السيناريو، أما بالنسبة للإيرادات السياحية فمن المتوقع أن تنخفض على المستوى العالمي بنسبة ٦٢٪ ووفقًا لذلك فإن الإيرادات السياحية المصرية ستنخفض من ١٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩م إلى ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠م.

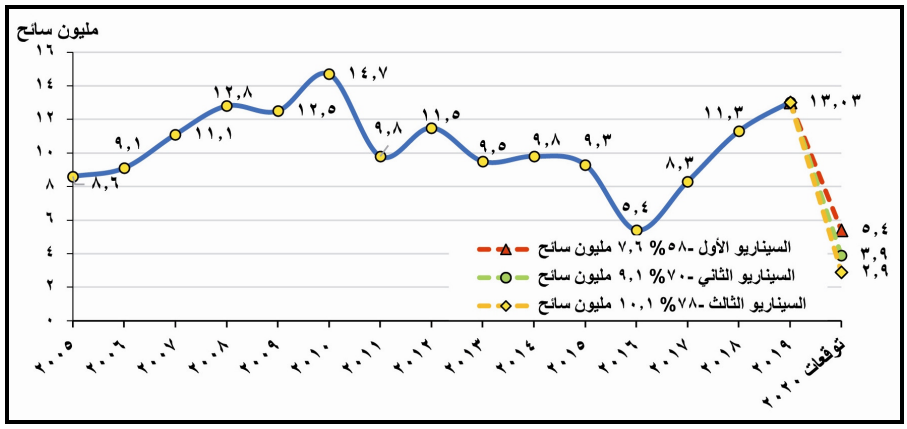

شكل (١٧) : السيناريوهات المتوقعة للنشاط السياحي المصري لأعداد السياح خلال عام ٢٠٢٠م.

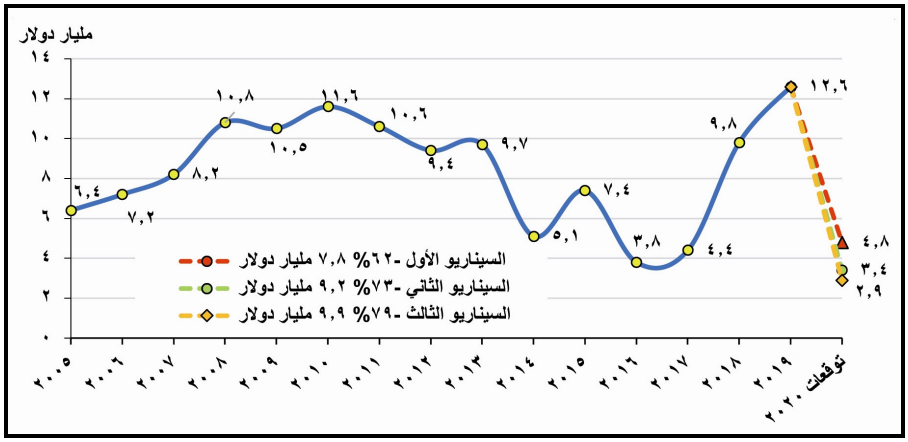

شكل (١٨) : السيناريوهات المتوقعة للنشاط السياحي المصري للإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٢٠م.

- **السيناريو الثاني** (-٧٠ ٪) على أساس فتح الحدود الدولية تدريجياً وتخفيف قيود السفر في أوائل سبتمبر. في حالة استئناف حركة النشاط السياحي في العالم خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م مع استمرار تفشي فيروس كورونا مع وجود الإجراءات الاحترازية فإنه من المتوقع أن تنخفض أعداد السائحين بنسبة ٧٠٪ وكذلك الإيرادات السياحية بنسبة ٧٣٪ وعلى أساس ذلك فمن المتوقع أن يتراجع عدد السائحين في مصر إلى ٣,٩ مليون سائح وكذلك الإيرادات السياحية إلى ٣,٤ مليار دولار.

- **السيناريو الثالث** (-٧٨ ٪) على أساس الفتح التدريجي للحدود الدولية وتخفيف قيود السفر في أوائل ديسمبر. في حالة تفشي فيروس كورونا المستجد في بعض الدول وزيادة الإجراءات والتدابير الاحترازية أمام حركة السياحة مثل الفحوصات والتحاليل الطبية التي تقوم بها بعض الدول وكذلك بعض الدول التي وضعت قيود لدخول بعض الجنسيات إليها فمن المتوقع أن تنخفض أعداد السائحين بنسبة ٧٨٪ وكذلك الإيرادات السياحية بنسبة ٧٩٪ وعلى أساس ذلك فمن المتوقع أن يتراجع عدد السائحين في مصر إلى ٢,٨ مليون سائح وكذلك الإيرادات السياحية إلى ٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠م.

٨) التنمية السياحية المستدامة في ظل انتشار جائحة COVID-19:

لم يتسبب الوباء العالمي المتمثل في فيروس COVID-19 في توقف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بأكملها فحسب، بل إنه يعد تحد للعولمة والشركات العالمية. وبالرغم من أن التداعيات المحتملة والطرق البديلة التي لا تزال متقلبة؛ فإنه من الضروري أن تبدأ وظائف العمل والأعمال بداية مستدامة وجديدة في معظم القطاعات الاقتصادية المتدهورة من أجل التعافي السريع واستعادة نمو الاقتصاد (Ranasinghe, et al., 2020, p. 1).

وكانت السياحة والنقل الجوي والخدمات ذات الصلة مثل الإرشاد السياحي وخدمات الانتظار وما إلى ذلك من المسببات الرئيسية لانتشار فيروس COVID-19 وبالتالي من الضروري تغيير إجراءات التشغيل الموحدة الحالية وإدخال إجراءات تشغيل مناسبة لعودة صناعة السياحة مع الحفاظ على مسافة مقبولة، وكذلك استقبال والترحيب بالزائرين الخاليين من الفيروس في خدمات الضيافة والفندقة، وزيارات الأماكن السياحية؛ من أجل إعادة صناعة السياحة والضيافة إلى العمل، وينبغي للدول المتقدمة والمنظمات الدولية أن تلتزم بتقديم دعم مالي أقوى للدول منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال توسيع برامج الحماية الصحية والاجتماعية، وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، والإمدادات الغذائية الكافية وميسورة التكلفة، وعلاوة على ذلك، ينبغي تخفيف الديون لهذه الدول لدعمها في هذا الركود الاقتصادي. ويمكن للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مساعدة الدول المتضررة من حيث أن تكون هناك إعادة هيكلة للديون وتخفيف عبء الديون على الدول النامية، كما يمكن شطب قدر كبير منها أو إعادة جدولتها (Ranasinghe, et al., 2020, p. 1).

ومن المعروف أن الإصابة بالعدوى في معظم الأمراض تصيب الفئات التي تعاني من سوء التغذية فضلًا عن تدهور الرعاية الصحية لديهم أو غيابها وغالبًا هم فقراء المجتمع؛ ولكن ومن المفارقات أن عدوى كورونا المستجد هاجمت المسافرين الدوليين في البداية، فكان الوباء ناتجًا عن السفر، وبالتالي أصاب بشكل أساسي الطبقة الاجتماعية الثرية عالميًا.

لذا تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموًا على مستوى العالم؛ ومن المتوقع أن تسهم في دعم واستعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بعد جائحة COVID-19، كما أن هناك بعض النقاط المهمة يجب مراعاتها لتحقيق السياحة المستدامة بعد COVID-19، التي تعد ميثاقًا ضروريًا لإنشاء صناعة سياحة وسفر وضيافة متوازنة ومستدامة (Chia-Lin Chang, et al., 2020, pp. 2-3)، وتتمثل هذه النقاط في الآتي:

- يجب تطبيق وتنظيم التباعد الاجتماعي من المصدر السياحي وإلى الوجهة السياحية في جميع جوانب صناعة السفر والسياحة والضيافة.
- يجب تطبيق قيود السفر والتدابير الاحترازية لدخول السائحين سواء في الوجهات المحلية أو الدولية.
- يجب أن تكون أدوات الحماية الشخصية إلزامية سواء في السياحة الطبية أو السفر الجوي أو البحري.
- يجب متابعة الأوضاع الطبية والصحية في الوجهات السياحية لضمان السلامة من خلال: رصد شامل ومتكرر لمكافحة الأمراض والأوبئة، وتحديد المؤشرات المبكرة لخطر عودة ظهور العدوى ومعاودة الإصابة، وتصميم وتنفيذ إجراءات الصحة والسلامة للمقيمين والموظفين والزوار، واتباع اختبارات منتظمة للسياح.
- يجب أن تفرض أنظمة النقل (الجوي، والبحري، والقطارات، والحافلات، وسيارات الأجرة) قواعد وأنظمة محدثة فيما يتعلق بمعايير التباعد الاجتماعي والصحة والسلامة من خلال تطوير المرافق الطبية وتوفير فرق من العاملين في مجال الرعاية الصحية المدربين تدريباً عالياً.
- يجب اتباع القواعد واللوائح بشأن التباعد الاجتماعي في الأحداث السياحية الكبيرة مثل: الأحداث الرياضية والعروض والحفلات الموسيقية والمعارض وغيرها.
- تحويل أي أزمة مستقبلية في السياحة إلى فرصة للاستدامة من خلال: رصد الطلب السياحي المحتمل، وتحديد أولويات القطاعات وتوقع التغيرات في السلوك السياحي، وتعزيز الروابط بين الزوار المحتملين والوجهات السياحية، وتقليل أي آثار سلبية لإعادة تنشيط الاقتصاد السياحي.

النتائج والتوصيات:

يواجه العالم أزمة صحية أثرت على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية متمثلة في الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد الذي اجتاح كل دول العالم النامي والمتقدم مما أثر على الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط السياحي الذي يعد من الأنشطة الاقتصادية سريعة التأثر بالأزمات بأنواعها إذ تراجعت معدلات السياحة العالمية عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وكذلك تأثرت بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وأخيرًا أزمة COVID-19.

وأُغلقت معظم الوجهات السياحية أما السياح بنسبة تصل إلى ١٠٠٪ في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م وتراجعت أعدد السائحين في الربع الأول من العام إلى ٢٢٪ وانخفضت في مارس إلى ٥٧٪.

وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر الاقتصادية لقطاع السياحة في أعداد السائحين تتراوح بين ٨٥٠ مليون الى ١,١ مليار سائح وبين ٩١٠ مليار الى ١,١ تريليون دولار من عائدات السياحة وكذلك تعرضت ما بين ١٠٠-١٢٠ ألف فرصة عمل مرتبطة بالنشاط السياحي إلى الفقدان.

نتيجة لتأثر قطاع السياحة بفيروس كورونا المستجد انعكس ذلك التأثير على قطاع النقل الجوي إذ أشار اتحاد النقل الجوي إلى أن صناعة الطيران سجلت انخفاضًا بنسبة ٨٠٪ في الرحلات الجوية وأنه من المتوقع أن تخسر شركات الطيران ٨٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م.

وتسهم السياحة بشكل كبير في الناتج المحلى الإجمالي المصري إذ تسهم بنسبة تتراوح بين ١٢-١٥٪ كما أنها توفر ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي فرص العمل وعلى الرغم من ارتفاع معدلات السياحة في مصر عام ٢٠١٩/٢٠١٨م وبلغ عدد السائحين ١٣,٠٣ مليون سائح وبإيرادات ١٢,٦ مليار دولار إلا أن جائحة كورونا أثرت عليها بشكل كبير وتراجعت تلك المعدلات بنسبة تتراوح بين ٧٠-٨٠٪ مع خسائر بمقدار مليار دولار شهريًا بالإضافة إلى تعرض ١٣٨ ألف فرصة عمل للخطر والفقدان.

لذا توصي الدراسة بإنشاء وتفعيل دور الهيئات المتخصصة في إدارة الأزمات الصحية في مجال السياحة يكون لديها القدرة على احتواء ووضع تصور للآثار المترتبة عن تلك الأزمة مثل: جائحة COVID-19، وكذلك الاستفادة من الأزمات المفاجئة وتحويلها إلى فرص للتنمية السياحية المستدامة من خلال توقع تغير الطلب السياحي والترويج الإلكتروني للمزارات والأماكن السياحية. وكذلك مراجعة قيود السفر والبروتوكولات الدولية بانتظام باستخدام أفضل المعلومات المتاحة من الهيئات الصحية الدولية لضمان توافقها مع تهديد الصحة العامة وتقييم المخاطر المحلية.

وكذلك يجب تقديم الدعم اللازم للمؤسسات السياحية والعاملين في قطاع السفر والسياحة والضيافة والفندقة مثل: الإعفاءات الضريبية؛ خاصةً الإعفاءات التي تستهدف الشركات الصغيرة، والقروض الميسرة والمنح.

وكذلك اتباع الإجراءات والتدابير الاحترازية في التباعد الاجتماعي بدءًا من المصدر السياحي حتى الوجهة السياحية، وتوفير فرق طبية لتحقيق الصحة والسلامة العامة للمقيمين والموظفين والزوار وإجراء اختبارات منتظمة للسياح منذ دخولهم إلى عودتهم.

المصادر والمراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩، الكتاب الإحصاء السنوي.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، الكتاب الإحصاء السنوي.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، مصر في أرقام ٢٠٢٠.

٤. بنك الاستثمار القومي، ٢٠٢٠، مجلة مؤشرات اقتصادية، مجلد ٥ العدد ١٧ أبريل٢٠٢٠، قطاع الاستثمار والموارد الدعم الفني للاستثمار، القاهرة.

٥. سلوى مرسي، زينب الصادي، ٢٠٢٠، تداعيات أزمة فيروس كورونا على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدارة رقم ١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٦. ضحي فتحي، ٢٠١٩، السياحة في مصر، مركز العاصمة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=7966

٧. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، التداعيات الدوليَّة لانتشار فيروس كورونا المُستجَد – ورقة تقدير موقف – العدد ٢٧– ٢٠٢٠/٠٣/٠٤، مجلس الوزراء المصري.

٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، التداعيات الدوليَّة لانتشار فيروس كورونا المُستجَد – ورقة تقدير موقف – العدد ٧٣ – ٢٠٢٠/٠٤/٣٠

٩. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، التداعيات الدوليَّة لانتشار فيروس كورونا المُستجَد – ورقة تقدير موقف – العدد ١١٧ – ٢٠٢٠/٠٦/٢١

١٠. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، التداعيات الدوليَّة لانتشار فيروس كورونا المُستجَد – ورقة تقدير موقف – العدد ١٢٦– ٢٠٢٠/٠٧/٠١

11. African Union, 2020, Impact of The Coronavirus (COVID-19) On the African Economy, 06 April 2020. https://www.tralac.org/documents/resources/covid-19/3218

12. American Chamber of commerce in Egypt, Egypt's Business Studies & Analysis Center (BSAC), 2020, Research Note, Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt's Economy, March 2020.

13. Arezki, Rabah; Lederman, Daniel; Abou Harb, Amani; El-Mallakh, Nelly; Fan, Rachel Yuting; Islam, Asif; Nguyen, Ha; Zouaidi, Marwane. 2020. "How Transparency Can Help the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Economic Update (April), Washington, DC: World Bank. Doi: 10.1596/978-1-4648-1561-4.

14. Chia-Lin Chang, Michael McAleer, and Vicente Ramos, 2020, A Charter for Sustainable Tourism after COVID-19, Sustainability, Multidisciplinary Digital Publishing Institute (MDPI) 2020, 12 (9), 3671; https://doi.org/10.3390/su12093671

15. Clemens Breisinger, Abla Abdelatif, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt, 2020, COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances ,Middle East and North Africa Regional Program Policy Note 04, March 2020, The International Food Policy Research Institute (IFPRI).
16. Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly, and Mouchera Karara, 2020, Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, Middle East and North Africa Regional Program Policy Note 06, June 2020, IFPRI, Ministry of Planning and Economic Development.
17. Hussein Duqeil, 2020, Reality of Tourism in Egypt bet. WTTC and Government Community reports, Egyptian institute for studies, 3, January, Egypt.
18. IATA (International Air Transport Association), 2020, "Passenger confidence key to the post-COVID-19 recovery in air travel ", 24 April, https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/passenger-confidence-key-to-the-post-covid-19-recovery-in-air-travel/
19. IATA, 2020, Economic Performance of the Airline Industry, Mid-year report, 9th June 2020, Genève.
20. IATA, 2020, La COVID-19 menace plus de la moitié des revenus de passagers de 2020, COMMUNIQUÉ No: 29, 14 avril 2020 Genève.
21. IATA, 2020, Les pertes de l'industrie vont dépasser 84 milliards $ en 9 juin 2020. Communiqué No: 50, Genève.
22. ILO (International Labour Organization), 2020, The impact of COVID-19 on the tourism sector, ILO sectoral brief, Revised version: May 2020.
23. International Monetary Fund (IMF), 2020, World Economic Outlook Update, A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery, June 2020
24. Juan Gomez, 2020, Impact of COVID-19 crisis on inbound air travel to the LATAM region, ForwardKeys, 3. June 2020.
25. OECD (Organization for Economic Co-operation and Development), 2020, OECD Economic Outlook, Volume 2020 Issue 1: Preliminary version, No. 107, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/0d1d1e2e-en.
26. OECD, 2020, OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk, 2 March 2020, UN.
27. OECD, 2020, The Covid-19 Crisis in Egypt, 20 April 2020.
28. Ranasinghe J.P.R.C., Karunarathna A.C.I.D., & Pradeepamali J., 2019, After Corona (Covid19) Impacts on Global Poverty and Recovery of Tourism Based Service Economies: An Appraisal, Journal of Management and Tourism Research, Vol III Issue I, pp. v-xix. http://www.uwu.ac.lk/wp-content/uploads/2020/JMTR_V3I1_Editorial.PDF
29. Ranasinghe, R., Damunupola, A., Wijesundara, Sh., Karunarathna, Ch., Nawarathna, D., Gamage, S., Ranaweera, A., & Idroos, a., 2020, Tourism After Corona: Impacts of Covid 19 Pandemic and Way Forward for Tourism, Hotel and MICE Industry in Sri Lanka, this publication at: https://www.researchgate.net/publication/340754502

30. The Cabinet Minister, 2020, Egypt: 100 days of fight against COVID- 19, Information and Decision Support Center (IDSC), may, 2020.
31. UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), 2020, Covid-19 and Tourism Assessing the Economic Consequences, 1 July 2020, Geneva.
32. UNWTO Sustainable Development of Tourism Department, 2020, COVID -19 Related Travel Restrictions A Global Review for Tourism Third Report as of 8 May 2020.
33. UNWTO, 2020, COVID-19 - a global insight on travel and tourism impacts UNWTO & Data Partners, 21 April 2020.
34. UNWTO, 2020, Impact assessment of the COVID-19 outbreak on international tourism, 05 March 2020.
35. UNWTO, 2020, International Tourist Numbers Could Fall 60-80٪ In 2020, UNWTO Reports, News Release, Madrid, 07 May 2020.
36. UNWTO, 2020, World Tourism Barometer, Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020, Madrid.
DOI: https://doi.org/10.18111/9789284421930.
37. UNWTO, 2020, World Tourism Barometer, Volume 18, Issue 2, May 2020. DOI: https://doi.org/10.18111/wtobarometereng
38. UNWTO, 2020, World Tourism Barometer, Volume 18, Issue 7 , December 2020.DOI: https://doi.org/10.18111/wtobarometereng
39. UNWTO, 2020, COVID-19 and Tourism 2020: A year in review. https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-12/2020_Year_in_Review_0.pdf
40. WHO (World Health Organization), 2020, Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 165, 3 July 2020.
41. WHO, 2020, COVID-19 Weekly Epidemiological Update, 27 December 2020.
42. World Bank. 2020. Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-1553-9.
43. Zeufack, Albert G.; Calderon, Cesar; Kambou, Gerard; Djiofack, Calvin Z.; Kubota, Megumi; Korman, Vijdan; Cantu Canales, Catalina. 2020. "Africa's Pulse, No. 21" (April), World Bank, Washington, DC.
Doi: 10.1596/978-1-4648-1568-3.
44. https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc=٪7b6C51BD9C-502C-4256-BE0E-A1B72C32B2DB٪7d&file=External٪20Sector٪20Data٪20276.xlsx&action=default
45. https://www.forbes.com/sites/sergeiklebnikov/2020/06/19/cruise-lines-facing-record-losses-extend-suspension-of-sailing-until-september/#303766e75b76
46. https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-06-09-01/
47. https://www.worldometers.info/coronavirus/
48. https://www.worldometers.info/coronavirus/coronavirus-age-sex-demographics. access at 20/1/2021.

The Impact of the COVID-19 Pandemic and its Implications on the Global Tourism

"A geographical study applied to Egypt"

ABSTRACT

The research dealt with the impact of the pandemic of the spread of the new Corona virus on the global tourism sector, as the World Tourism Organization estimated the decline in the number of tourists in 2020 between 850 million: 1.1 billion tourists, as well as the decline in tourism revenues between 910 billion: 1.1 trillion dollars, as most destinations were closed to international and domestic tourists in April 20, 2020, the study also dealt with the impact of the COVID-19 pandemic on Egyptian tourism and the decline in the number of tourists and tourism revenues after it achieved their highest rates in 2018/2019, as the number of tourists reached 13.03 million tourists and tourism revenues 12.6 billion dollars, to a decline in rates between 70: 80%.

The study also dealt with expected scenarios for the Egyptian tourism activity in 2020 according to the scenarios of the World Tourism Organization, and the study recommended the establishment of a crisis management authority in the tourism activity that has the ability to contain this crisis, a vision of its implications, providing medical teams to achieve public health and safety for all members of the tourism activities and following the procedures and precautionary measures to prevent the outbreak infection, as well as making regular tests for tourists from entry to their return.

Key Words: Corona and global tourism, Egyptian tourism, COVID-19 pandemic and tourism.